مكتبة مصر

العرب والنموذج الأمريكى

دكتور فؤاد زكريا



العرب والنموذج الأميركى

الناشر
مكتبة مصر
٣ شارع كامل صدقي - الفجالة

دار مصر للطباعة
سعيد جودة السحار وشركاه

الفصـل الأول

التغلغل الأمريكي فى عقولنا

على عكس ما يقول الكثيرون ، أعتقد أن العالم يشهد فى السنوات الأخيرة مداً أمريكيا واسع النطاق. فهزيمة أمير كا فى فيتنام قد تقادم عهدها ، والضربة التى تلقتها أمير كا فى أفغانستان ثم إيران ضربة موجعة بلا شك . ولكن فى مقابل ذلك أحرزت أمير كا انتصارين على أعظم جانب من الخطورة : أحدهما فى الصين ، مفتاح الشرق الأقصى ، حيث أصبحت السياسة الصينية — فى الآونة الأخيرة — ذيلا للسياسة الأمير كية ، بل أصبحت أشد منها تحمساً فى محاربة جميع خصوم أمير كا ، ووصلت إلى حد محاربة حركات التحرر الوطنى أينما كانت ، والآخر فى مصر ، مفتاح الشرق الأوسط ، حيث تسير السياسة الرسمية فى اتجاه التحالف الصريح مع أمير كا على جميع الجبهات ، وحيث يتوقع الأمير كيون من المعاهدة المصرية الإسرائيلية أن تكون الخطوة الأولى فى طريق السيطرة الشاملة على المنطقة ، والقضاء على الحركات المعارضة لنفوذهم فى المناطق الأخرى المحيطة بالشرق الأوسط .

وربما قيل إن الأحداث الأخيرة قد أفقدت أميركا الصداقة التقليدية المطلقة التى كانت تحملها لها بعض الدول العربية المحافظة ، وأن هذا يدخل فى باب الخسارة بالنسبة إلى النفوذ الأميركى فى الشرق الأوسط . ولكن ينبغى أن نتنبه إلى أن السبب الذى تعلنه هذه الدول صراحة لغضبها من أميركا هو أنها لا تحمى أصدقاءها بحزم كاف ، كما أثبتت الأحداث الإيرانية بوضوح . وأبسط تحليل لهذا السبب يدلنا على أن الغضب فى هذه الحالة لا يرجع إلى نزعة تحررية لدى هذه الدول ، بقدر ما يرجع إلى خيبة أملها فى تساهل أميركا أو سلبيتها . وبعبارة أخرى ، فلو كانت أميركا قد أظهرت مزيدا من الحزم فى إيران (وكلنا نفهم ماذا يعنيه « الحزم » فى هذه الحالة) ، وتمكنت من حماية « أصدقائها » فى ذلك البلد ، لما غضب منها أحد . وهكذا فإن الصداقة المفقودة لا تحسب ، فى الواقع ، ضمن خسائر أميركا ، لأنها تعبر عن وجهة نظر أولئك الذين كانوا يتوقعون من أميركا أن تكون أشد بطشا ، وكانوا يتمنون أن تكون قبضتها أكثر إحكاما — أى كانوا يريدون من أميركا أن تكون أكثر « تأمركا » بالمعنى التقليدى لهذا اللفظ .

هناك ، إذن ، حركة توسع أميركية فى الشرق الأوسط . ولكننى أود أن أركز حديثى على منطقتنا ، ومن هذه الزاوية أستطيع أن أقول إن آمال أميركا فى المنطقة قد انتعشت إلى أبعد حد فى السنوات الأخيرة ، إن لم يكن بسبب انتصاراتها الذاتية فعلى الأقل بسبب هزيمة القوى المناوئة لها .

ولكن الأهم من ذلك أن هناك مدًا أميركيا داخل عقولنا ونفوسنا : فالنموذج الأميركى يفرض نفسه علينا بقوة متزايدة ، والأسلوب الأميركى فى الحياة ، الذى قد يرفضه الكثيرون فى العلن ، يقابل فى السر بإعجاب متزايد ، والقوة الأميركية العسكرية والاقتصادية والإعلامية تبهر أعدادًا متزايدة من العرب بل إن أجهزة الإعلام فى أكبر دولة عربية ، وهى مصر ، أصبح يسيطر عليها أشخاص لا هدف لهم سوى تجميل صورة أميركا وعرضها بأزهى الألوان ، ولن أكون مبالغا إذا قلت إن هذه الأجهزة قد نجحت بالفعل فى إقناع الكثيرين بروعة هذه الصورة.

ووصل هذا الاقتناع إلى حد الاقتناع السائد على أعلى المستويات بأن محاكاة النموذج الأميركى يمكن أن يحل جميع مشكلات بلد كمصر ويدفعها بخطوات سريعة إلى الأمام ما دام هذا النموذج قد

جعل من أميركا ذاتها أعظم وأقوى دول العالم فى مائتى سنة فقط.

لقد أصبحت «الوصفة» غاية فى البساطة: أميركا بنت نفسها فى قرنين من الزمان، فأصبحت أعظم بلاد العالم. إذن فاتباعنا للنموذج الأميركى سيجعلنا بدورنا عظماء متقدمين، وسينقلنا من الفقر إلى الغنى، ومن الضعف إلى القوة.

هذه هى العقيدة الجديدة التى لا توجد فقط فى عقول بعض الزعماء، بل تتسرب بشتى الوسائل إلى عقول الناس العاديين. ولو تأملنا المحيطين بنا من الناس، لوجدنا نسبة كبيرة منهم تؤمن، داخليا على الأقل، بفاعلية هذه «الوصفة» وتقف مشدوهة أمام عظمة النموذج الأميركى، وتتمنى فى قرارة نفسها لو استطعنا أن نحاكيه فى مجتمعاتنا.

هذا المد الأميركى الزاحف، على المستوى السياسى والاقتصادى والعسكرى، وعلى المستوى الفردى فى عقول الناس ونفوسهم، هو الذى أقنعنى بضرورة الكتابة من أجل تحليل النموذج الأميركى تحليلا موضوعيا، وإيضاح أبعاده للإنسان العربى حتى يتخذ موقفه من هذه المسألة الحيوية بوعى وتبصر، دون أن ينجرف فى تيار الدعاية أو يغرق فى خضم التضليلات.

* * *

وليعذرني القارىء إذا بدأت هذا التحليل بتقديم نفسي من الزاوية المطروحة في صفحات هذا الكتاب ، أعني من حيث علاقتي الشخصية بأميركا . فكاتب هذه السطور قضى في الولايات المتحدة خمس سنوات من أخصب فترات حياته ، وفيها أنجب اثنين من أبنائه الثلاثة ، وألف اثنين من أعز كتبه إليه . وفي أميركا يعيش شقيق له مهاجر حصل على جنسيتها ، وما زالت علاقاته الشخصية بكثير من الأصدقاء الأميركيين تحمل كل سمات الود والوفاء . وليس في تاريخ كاتب هذه السطور أي انتماء إلى أية هيئة أو حزب معاد بطبيعته ، وبحكم أيديولوجيته ، لأميركا .

هذا التقديم الشخصي بدا لي ضروريا حتى يدرك القارىء الروح التي أكتب بها هذا التحليل . ذلك لأن من السهل الاعتراض على شهادة من يحكم على أميركا من منطلق عدائي ، ومن يرفض أيديولوجيتها رفضا مبدئيا دون أن يعايشها أو ينغمس في دروب حياتها . لكنني أردت أن أطمئن القارىء ، منذ البداية ، إلى أني لن أتخذ وجهة نظر معادية بلا تفاهم ، وإلى أنني عرفت أميركا عن قرب ، ومن حقي أن أدلي عنها بشهادتي في هذه الأيام التي يطرح فيها النموذج الأميركي نفسه علينا بقوة وإلحاح .

من طبيعة أميركا أنها بلد يدعو إلى الانبهار . إنها بلد جمع فى داخله أكبر كمية من « أفعل التفضيل » : (فهى أقوى ، وأغنى ، وأحدث من كل بلاد العالم . كل شىء فيها أضخم ، وأسبق ، وأعظم مما تجده فى أى بلد آخر . إنها البلد الذى وصلت فيه سيطرة الإنسان على الطبيعة ، وتسخيرها لخدمته ، وتأكيد سيادة العقل البشرى على العالم المادى وقدرته على تشكيله وفقا لغاياته ، إلى حد يفوق ما كان يحلم به الفلاسفة والأدباء وأصحاب « المدن الفاضلة » على مر التاريخ . هذه حقيقة لا يقدر على إنكارها من عالمنا المعاصر أحد .

ولكن القضية التى أود أن أدافع عنها ، فى هذه الدراسة هى :

أولا : أن النموذج الأميركى فريد فى نوعه ، حدث مرة واحدة ولا يقبل التكرار .

ثانيا : أن هذا النموذج الأميركى ، الذى يدعو حقا إلى الانبهار ، ملىء بالعيوب الذاتية

ثالثا : أن هذا النموذج لا يصلح لأى بلد فى العالم الثالث ، ولا لأى بلد فى العالم العربى بوجه خاص

* * *

قلت من قبل إن المد الأميركى يزحف ، لا إلى سياستنا واقتصادنا فحسب ، بل إلى عقولنا أيضا . قد نحمل على أميركا حين ينكشف دورها فى مساندة إسرائيل بصورة مفضوحة ، ولكن فى عقول الكثيرين منا إعجابا صامتا بها ، مقرونا بالرهبة والانبهار .

وفى اعتقادى أن الإعجاب المفرط بأميركا يظهر ، فى عالمنا العربى (وربما فى جميع بلاد العالم الثالث) بين الفئات الآتية :

١ — هناك أولا أصحاب المصالح المباشرة . ولا أعنى بذلك فقط أولئك الذين ترتبط مكاسبهم الاقتصادية بأميركا ، كأصحاب التوكيلات والشركات المتعاملة مع أميركا ، بل أعنى أيضا أولئك الذين يؤمنون بأن أعمالهم ، حتى ولو لم تكن ترتبط مباشرة بأميركا ، لا تزدهر إلا فى جو يسوده الود والوئام مع هذا البلد .

فهؤلاء يعتقدون أن ارتباط بلادهم بأميركا يهيىء لهم أفضل مناخ يستطيعون فيه أن يمارسوا نشاطهم الاقتصادى — الذى هو عادة نشاط حر ذو طبيعة رأسمالية — وهم آمنون على مصالحهم . وكثيرا ما تجد هؤلاء يبررون مواقفهم بشتى التبريرات التى قد

تغلف بقشرة معنوية أو أخلاقية أو حتى دينية ، ولكن من وراء هذا كله توجد المصالح المباشرة .

هذه الفئة تتخذ موقفا صريحا ، واضحا ، لا يستطيع أحد أن يلومها عليه ، ما دام ينسجم مع أهداف الحياة التى اختارتها لنفسها .

٢ — أما الفئة الثانية فينتمى إليها أشخاص يتسمون بانحراف الوعى الاجتماعى والأخلاقى ، فتغطى مشاعرهم ورغباتهم الأنانية على تقييمهم للنمط الأميركى فى الحياة . هؤلاء قد لا يكونون أصحاب مصالح مباشرة مع الأميركيين ، كالفئة السابقة ، ولكنهم ينظرون إلى أمريكا على أنها مرادفة للترف ، والمتعة الاستهلاكية ، والمستوى المعيشى المرتفع ، والسيارات الفارهة ، والأجهزة الإلكترونية الراقية . ومعظم أفراد هذه الفئة من المهنيين ، ولكننا قد نجد بينهم عمالا فنيين ، أو حتى مجموعات تنتمى إلى فئات أدنى . هؤلاء جميعا تتجه أمانيهم وتطلعاتهم إلى تحقيق النموذج الأميركى فى حياتهم الخاصة ، وينفرون من أى نموذج آخر باعتباره مرادفا للتقشف والاقتصار على الضروريات والحرمان من متع « الحياة اللذيذة » .

وتتسم هذه الفئة بأنها لا تطرح على نفسها أسئلة من نوع : هل هذا الرخاء الاستهلاكى الذى قد يجلبه النموذج الأميركى لهم ، يمكن أن يصل إلى الجميع ، حتى الفقراء من الناس ؟ ألن يغدو الفقراء أشد فقرا ، ويزداد حرمانهم بقدر ما يزداد استمتاع الفئة المميزة فى المجتمع ؟ هل ينجح النمط الأميركى فى الحياة ، حين يطبق على بلد متخلف أو محدود الموارد ، فى حل مشكلات فئات المجتمع كلها ، أم أنه يرضى فئة محدودة إلى أقصى حد ، على حساب أوسع فئات المجتمع ؟ هذه أسئلة لا تطرحها الفئة التى نتحدث عنها من المعجبين بالنمط الأميركى . وليس معنى عدم طرحها لهذه الأسئلة أنها دائما غير واعية بها ، بل إننى أعرف — من تجربتى الشخصية — حالات كثيرة لأشخاص لديهم إدراك كامل للتمييز الصارخ الذى يجلبه الأخذ بالنموذج الأميركى ، ومع ذلك فإنهم يتعلقون به أشد التعلق لأنهم ، ببساطة ، لا يكترثون بمصير الفئات الأخرى ، ولا يضيرهم على الإطلاق أن ينعموا على حساب غيرهم . إن لسان حال كل منهم يقول : ما دامت مشكلتى الشخصية قد حُلت ، ففيم يهمنى الآخرون ؟

٣ — وتأتى بعد ذلك فئة أولئك الذين ارتبطت حياتهم ، فى

وقت ما ، بأميركا ، أعنى أولئك الذين تلقوا العلم فيها ، أو قاموا بزيارات لها ، وهؤلاء تعود نسبة كبيرة منهم إلى بلادها وقد انطبعت بالطابع الأميركى فى تعاملها مع الناس ، وأخذت تستخدم التعبيرات الأميركية فى لغتها والحركات الأميركية فى سلوكها ، بل إن أعدادا منهم تعود حاملة معها تحيزات الأميركيين المريضة ذاتها . فقد عرفت من العرب المقيمين فى أميركا أناسا كانوا يغيرون المبنى الذى يقيمون فيه لو سكنه زنجى ، حتى لو كان ذا مركز اجتماعى محترم ، وكان عدد منهم يردد نفس الحجج التى يرددها غلاة المتعصبين الأميركيين عن « الملونين » .

ولحسن الحظ أن بلادنا تضم عددا غير قليل من خريجى الجامعات والمعاهد الأميركية ، ممن لا يكتفون بالمشاهدات السطحية ولا ينجرفون وراء التحيزات الضيقة ، وإنما تنفذ بصيرتهم إلى ما وراء المظهر السطحى البراق ، ومن ثم فإنهم يحتفظون بموضوعيتهم طوال إقامتهم وبعد عودتهم . والعامل الذى يحدد الفارق بين هؤلاء وأولئك هو مدى الوعى الذى يكون الدارس فى أميركا أو الزائر لها مسلحا به . ومن هنا كنا نجد نسبة كبيرة ممن دخلوا أميركا فى مقتبل أعمارهم ، بغير وعى سياسى

واجتماعى متماسك ، يجرفهم التيار فى طياته ، ويعودون إلينا بمظهر أميركى وعادات وحركات وإيماءات أميركية ، ويحملون معهم ، قبل هذا وذاك ، إعجابا غير مشروط ، متغلغلا فى أعمق تلافيف أمخاخهم ، بالنموذج الأميركى فى جميع المجالات .

٤ ــ أما الفئة الأخيرة فهم أولئك الذين يتأثرون بالصورة الإعلامية البراقة للحياة الأميركية . ففى « الثقافة العالمية » التى تولدت عن الثورة المعاصرة فى وسائل الإعلام . تحتل نواتج الإعلام الأميركى موقع الصدارة . وهكذا تصدّر أميركا إلى بلاد العالم ــ وبخاصة العالم الثالث ــ أفلامها السينمائية ومسلسلاتها التلفزيونية وأسطواناتها ورقصاتها وأزياءها . وفى هذه النواتج الإعلامية والثقافية تندس ــ بطريقة قد لا تكون مقصودة أحيانا ، ولكننى أرجح أنها مقصودة فى أغلب الأحيان ــ صورة براقة للحياة الأميركية ، تمر فى الفيلم أو الحلقة التلفزيونية مرورا عابراً ، ولكنها تؤثر تأثيرا بالغا ــ على المستوى الشعورى واللاشعورى ــ فى المشاهدين ، ولا سيما إذا كان الطابع الغالب على حياتهم هو الحرمان . وبمضى الوقت تترسب فى أذهانهم صورة أميركا الضخمة ، الفخمة ، المترفة ، القادرة على كل شىء ، والتى

لا يقف فى وجهها شيء ، ويكون لهذه الصورة حتما تأثيرها فى وعيهم الاجتماعى واختياراتهم السياسية .

هذه الفئة الأخيرة ، الخاضعة للتضليل الإعلامى المنهجى المدروس ، تؤلف الشطر الأكبر من أنصار أميركا فى بلادنا ، ولكنها فئة يستطيع المرء أن يتفاهم معها دون أن يخشى من أن تطغى عليها مصالحها أو أنانيتها أو تحيزاتها . ومن ثم فإن حديثى موجه أساساً إلى أفراد هذه الفئة ، وإن كنت آمل بطبيعة الحال أن يمعن النظر فيه بعض أفراد الفئات الأخرى على الأقل . ففى اعتقادى أن عرض الصورة كاملة ، ومن كافة جوانبها ، يمكن أن يفتح أمام الكثيرين أبوابا للتفكير ولمراجعة آرائهم السابقة . وهذا أقصى ما آمل فيه : أن يعيد المعجبون المفتونون بالنمط الأميركى النظر فى أفكارهم ، وأن يراجعوا موقفهم فى إطار ما سيقدم إليهم من حقائق آمل أن تكون موضوعية بقدر ما أستطيع ، حتى يتبينوا بأنفسهم ، فى النهاية ، إن كان هذا النمط هو الذى يصلح لمجتمعاتنا ، أم أنه سيكون عائقا فى وجه تقدمنا ، فيما لو أصبح هو السائد بيننا ؟

الفصل الثانى

أميركا ظاهرة فريدة لن تتكرر

إلى المؤمنين بمنطق أن « أميركا بنت نفسها حتى أصبحت الدولة العظمى فى مائتى عام ، فلنفتح لها أبوابنا حتى نضمن لأنفسنا تقدما مماثلا » ـــ إلى هؤلاء أقول إن الظاهرة الأميركية فريدة غير قابلة للتكرار ، وأنها حدثت نتيجة لتضافر عدد من الظروف التى يستحيل أن تتجمع مرة أخرى فى مكان آخر أو فى زمان مختلف .

هذه الظروف التى لا تقبل التكرار ، والتى جعلت من أميركا « الدولة الأعظم » فى العصر الحديث ، هى :

أولا : أميركا قارة تنتمى إلى العالم الجديد . وهذه فى ذاتها حقيقة أساسية تحكمت فى تحديد مركز أميركا وسط دول العالم منذ البداية : فالعالم القديم كان قد استهلك منذ ألوف السنين ، ونضبت موارده عبر الحضارات التى تعاقبت عليه . أما أميركا فكانت أرضا بكرا اكتشفت منذ أقل من خمسة قرون ، و لم يبدأ استغلالها الحقيقى إلا منذ ثلاثة قرون ، وربما اثنين . وهى لم تكن

أرضا بكراً فحسب ، بل كانت قارة كاملة غنية بالموارد الطبيعية إلى حد مذهل ، تجاورها قارة أخرى كاملة تكوّن « ساحتها الخلفية » وتخضع لاستغلالها خضوعا مباشرا . وفى هذا الصدد نستطيع تشبيه أميركا بكنز هائل ظل مخفيا ألوف السنين ، ينتظر صاحب الحظ السعيد الذى يعثر عليه ، ولم يُكتشف إلا بعد أن كانت الكنوز المعروفة قد شبعت استهلاكا .

ولقد كان الوقت الذى اكتشف فيه هذا الكنز الجبار وقتا فريدا بدوره ، أعنى عصر النهضة الأوروبية ومطلع العصر الحديث،ذلك العصر الذى بدأت فيه أوربا تتطلع إلى السيطرة على الطبيعة عن طريق العلم والتكنولوجيا ، والذى نادى فيه مفكروها وفلاسفتها الكبار بأن يصبح البشر « سادة الطبيعة وملاكها » ، وأن يكون العلم للسيطرة ، « لا للمعرفة فحسب » . فى لحظة الطموح الفريدة هذه،وفى العصر الذى خرج فيه الأوروبيون من ظلام العصور الوسطى الطويل وتفتحت أمامهم آمال وتطلعات هائلة ، وفى الفترة التى تخلص فيها الإنسان من عبودية الإقطاع ، وانتقل إلى التحرر والطموح الرأسمالى وأتاحت له علومه الجديدة ومراجعته الجذرية لتنظيماته الاجتماعية إمكانات للتقدم بغير حدود .. فى

هذه اللحظة بالذات ، اكتُشفت أميركا ..

وهكذا تضافرت عوامل فريدة فى خلق الظاهرة الأميركية : أرض مليئة بالخيرات التى لم تكد تمس ، يهبط عليها فجأة مجموعة من البشر المنتمين إلى حضارة بلغت أوج نهوضها وتفاؤلها ، ويحملون معهم كل خبرات العالم القديم وتراثه العلمى والفكرى ، وطموح الإنسان الحديث إلى السيطرة على الطبيعة وتشكيل حياة جديدة لنفسه . وإذا كانت التقاليد الأوروبية قد وقفت عائقا ، إلى حد ما ، فى وجه هذا الطموح ، فها هى ذى أرض جديدة لا حدود لاتساعها وإمكاناتها ، تفتح أبوابها على مصراعيها أمام الإنسان الأوربى وهى تبدو أمامه بلا تاريخ .. ولا صاحب ..

ثانيا : ولكن هل كانت هذه الأرض حقا بلا تاريخ ، وبلا صاحب ؟ من الحقائق التى يعرفها الجميع أن هذه الأرض كان يسكنها شعب مسالم ، أدت به عزلته النائية وعدم اختلاطه بالحضارات الأخرى إلى التخلف عن بقية العالم فى ميادين متعددة ، ولكنه كان صاحب حضارة مزدهرة فى مناطق معينة على الأقل : فى المكسيك ، وأميركا الوسطى ، وأجزاء من أميركا

الجنوبية ، وخاصة بيرو .

غير أن نقطة الضعف الكبرى فى هذا الشعب كانت أدوات الحرب : فقد طور الغرب الأوروبى أسلحته قبل الفترة التى غزا فيها الأرض الأميركية ، إلى مستوى كان يتيح له بسهولة إبادة شعب لا يستخدم سوى أسلحة الصيد البسيطة . **وكان هذا التفوق فى التسلح،أى فى صناعة القتل ، هو العامل الأول لانتصار المستعمرين الأوروبيين على أصحاب الأرض الأصليين. ومن المؤكد أن أميركا ظلت دائما تدرك بوعى تام أهمية التفوق فى التسلح ، بدليل أنها ما زالت تفوق سائر بلاد العالم فى هذا الميدان الرهيب** ، ومازالت صاحبة « الفضل » الأول فى « تحسين » أدوات الفتك والإبادة ، وفى تطوير أنواع وأجيال جديدة من الأسلحة ، وإرغام العالم على مجاراتها فى هذا الميدان اللاإنسانى العقيم .

ولسنا فى حاجة إلى أن نشير إلى الأساليب البشعة التى استخدمت فى هذا التصادم بين حضارة طموح تستهدف التوسع بأحدث وسائل الدمار المعروفة عندئذ ، وبين حضارة مسالمة معزولة لم تكن تعمل أى حساب لليوم الذى سيهبط عليها فيه .

هؤلاء الغرباء المتفوقون ، بل لم تكن تتصور أنهم موجودون أصلا . ذلك لأن أفلام الهنود الحمر ، على ما فيها من تشويه وقلب للحقائق ، كفيلة بإلقاء الضوء على عملية الإبادة الجماعية التى كان المستعمرون يمارسونها ضد كل من يقف فى وجه توسعهم وامتداد نفوذهم — تلك الإبادة التى ما زالت تؤرق ضمائر كثير من المؤرخين الأميركيين المنصفين حتى اليوم .

لقد كان الهنود الحمر شعبا أبيا ، لا يقبل الذل ، فقاوم بقدر ما يستطيع ، وكانت نتيجة ذلك أن استأصله الأميركيون من جذوره ، ولم تبق منه إلا مجموعات قليلة تعيش فى مستوطنات مقفلة معزولة تُستغل فى الأغلب لأغراض تجارية بوصفها متحفا بشريا حيا .

ولكنى أود ، قبل أن أترك هذا الموضوع أن **أطرح على قارئ العربى سؤالا : ألم تستنتج من هذا الوصف لموقف الأميركيين من الهنود الحمر شيئا ؟ ألا يذكرنا ذلك ، إلى حد بعيد ، بموقف الصهيونية من فلسطين ؟** لقد كانت أميركا بدورها ، فى نظر المستوطنين الأوروبيين الجدد ، أرضا بلا شعب ، وكان الوافدون من جميع أرجاء أوروبا ، الذين ضاقت بهم قارتهم القديمة

أو ضاقوا بها ، والذين كان منهم تجار مغامرون ورجال دين متزمتون وأفاقون وأرباب سجون ومجرمون هاربون — كان هؤلاء يعدون أنفسهم شعبا بلا أرض .

كان كل شيء فى الأرض الجديدة ممهدا أمام طموحهم وأهدافهم التوسعية ، ولم تكن تعترضهم سوى عقبة « صغيرة » . هى أن فى هذه الأرض سكانا ظلوا يعيشون فيها منذ ألوف السنين . إذن فلنتخلص منهم بسرعة ، ولنحاول بعد ذلك أن نسدل ستارا من الصمت والنسيان على تلك الحقيقة « الصغيرة » المزعجة ، لا سيما وأن إنجازاتنا اللاحقة كفيلة بأن تبرر فى نظرنا ، وفى نظر العالم ، ما حدث فى تلك المرحلة الأولى ، المظلمة ، من تاريخنا ..

لقد أردت أن أجرى هذه المقارنة حتى لا يشعر القارىء بالدهشة حين يجد أميركا تؤيد إسرائيل إلى هذا الحد الذى يبدو أحيانا غير مفهوم . فإلى جانب المصالح المشتركة والسياسة الرسمية ، هناك شيء فى نفس المواطن الأميركى يجعله متعاطفا مع الحجج الصهيونية ، إذ يرى فيها ترديدا لنفس الحجج التى قامت عليها بلاده ، والتى كان يستخدمها أجداده فى إبادة الهنود الحمر .

فهناك عنصر مشترك قوى بين التكوين العقلى والنفسى للإنسان الأميركى والإنسان الصهيونى : هو الإيمان بأن الأرض ينبغى أن تنتمى إلى من يعرف كيف يستغلها إلى أقصى حد ، أما صاحبها الأصلى فليذهب إلى الجحيم ، وهو أيضا الالتجاء إلى القوة الغاشمة فى سبيل إقرار حق الاستغلال ، واستخدام التبريرات المعنوية فى وقت لاحق ، **بعد أن تكون القوة المباشرة قد فرضت أمرا واقعا ، وهو الاعتقاد بأن ما ينتمى إلى حضارة أكثر تقدما ، بالمعنى المادى البحت للكلمة ، من حقه أن يعيش على حساب المتخلفين أو حتى فوق جثثهم** . صحيح أن الفرق بين الصهيونى والفلسطينى من حيث القدرة على استغلال الأرض ، ومن حيث التقدم الحضارى بوجه عام ، لا يقارن بالفرق بين الأميركى المستوطن والهندى الأحمر ، بل إن التمييز — فى الحالة الأولى — يمكن ألا يكون قائما على أى أساس ، ولكن ليس هذا هو لب الموضوع ، **وإنما المهم هو أن الحجج التى تقدمها الأيديولوجية الصهيونية إلى العالم** ، والتى تجد صدى خاصا فى نفوس الأميركيين ، ترتكز على فكرة التفوق الحضارى والقدرة على الانتفاع من موارد الأرض ، إلى أقصى حد ، وعلى الإقلال من

شأن « السكان الأصليين » والدعوة إلى نسيان وجودهم .

أليس من المعقول ، والحال هذه ، أن تكون الصهيونية قادرة على الضرب على وتر حساس لدى المواطن الأميركى العادى ، وأن يكون « الضمير الأميركى » على أتم استعداد للتوافق مع العقلية الصهيونية ؟ أيستطيع الأميركى العادى أن يقول للصهاينة : « ولكن الأرض ليست أرضكم ، بل كان فيها شعب يمتلكها من عشرات القرون » ... أيستطيع أن يقول ذلك دون أن يكون قد أدان نفسه فى الوقت ذاته ؟

ثالثا : ولأنتقل — بعد هذا الاستطراد ، الذى هو مع ذلك ضرورى بالنسبة إلى هدف بحثنا هذا — إلى العامل الثالث الذى أتاح لأميركا أن تبلغ ما بلغته ، والذى يجعل من أميركا ظاهرة فريدة غير قابلة للتكرار . **هذا العامل هو نظام الرق** ، الذى تفشى فى أميركا على أوسع نطاق فى نفس الفترة التى كان فيها المستوطنون يبنون مجتمعهم الجديد ، والذى أسهم بنصيب هائل فى إثراء هذا المجتمع .

ولست فى حاجة إلى أن أذكر القارىء ببشاعة الأساليب التى كان يلجأ إليها تجار الرقيق لجلب آدميين مسالمين من مواطنهم

الأصلية فى أفريقيا لكى يعاملوا معاملة أسوأ من معاملة الحيوانات فى البلد الجديد ، **فى نفس الوقت الذى كان فيه هذا البلد يقدم إلى العالم « وثيقة حقوق الإنسان » ـــ الأبيض بالطبع !** ذلك لأن القصة أصبحت الآن معروفة ، فى أغلب بلدان العالم العربى ، بفضل عمل من أروع الأعمال الفنية التثقيفية الهادفة ، وهـو مسلسل « الجذور » التلفزيونى .

ولكن الذى يهمنا فى هذا السياق هو أن نشير إلى أن استغلال عمل ملايين العبيد الأشداء ، طوال أجيال كثيرة ، بلا أى مقابل ، كان لابد أن يسهم بدور عظيم الأهمية فى تحقيق نهوض اقتصادى سريع فى هذا البلد . لقد كان الجنوب الزراعى كله ، والشمال إلى حد ما فى البداية ، يعتمد على قوة عمل العبيد المجانية ، فإذا ما تساءل شخص : كيف أحرز النظام الرأسمالى هذا النجاح السريع فى أميركا ؟ كان من الواجب أن نرد عليه بما قاله أحد المفكرين الأميركيين المستنيرين وهو يتحدث عن أثر استغلال عمل الزنوج فى الاقتصاد الأميركى : إذا كان لديك تاجرأن متنافسان ، يعمل لدى أحدهما عمال لا يتقاضون أجرا طوال حياتهم ، على حين أن الآخر يدفع لعماله أجورهم بانتظام ، فأيهما تكون فرصته أكبر فى

الربح وفى توسيع أعماله ؟

رابعًا : كان موقع أميركا المنعزل ، الذى يفصله عن بقية العالم محيطان شاسعان ، من أكبر عوامل تقدمها . ذلك لأن الحروب المتوالية قد مزقت سائر البلدان المتقدمة أو المؤهلة للتقدم فى أوروبا وآسيا ، على حين أنها تركت أميركا سليمة لم تمس.وعلى كل من يقارن بين المستوى الأميركى المرتفع وبين بقية دول العالم أن يسأل نفسه : **ماذا لو كانت أميركا قد ألقيت عليها قنابل ذرية كاليابان** ؟ أو استنفدت مواردها المادية والبشرية فى حروب القرن التاسع عشر وفى الحربين العالميتين الرهيبتين فى القرن العشرين ، كألمانيا وإنجلترا وفرنسا ؟ ماذا لو كانت أخصب أراضيها قد أحرقت ، وأعظم مدنها قد دمرت ، وثلاثون مليونا من سكانها قد قتلوا ، كما حدث للاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية وحدها ؟

طوال تلك الحروب كانت أميركا آمنة من كل ضرر : فلم تسقط على أرضها قنبلة واحدة ، ولم يهدم فيها بيت واحد (إذا استثنينا حربا واحدة فى أواسط القرن الماضى ، وتلك كانت حربا أهلية بين الشمال والجنوب الأميركيين) ، ولم تجد ما يدعوها حتى

إلى إطفاء الأنوار ، على سبيل التحوط ، طوال الحرب العالمية الثانية .

بل إن أميركا لم تسلم من أضرار الحروب فحسب ، وإنما كانت الحروب بالنسبة إليها مصدرا هائلا للربح ، وقوة دافعة ضخمة لاقتصادها . ففى الوقت الذى كان فيه الأوروبيون يقتتلون بضراوة ، كانت كل معركة جديدة ، وكل دماء جديدة تسيل ، تعنى مزيدا من الربح لمصانع الأسلحة الأميركية ، ووراء مصانع الأسلحة تأتى مئات الصناعات المساعدة والمساندة ، وتعنى مزيدا من فرص العمل للعمال ومزيدا من التوسع والازدهار لأصحاب الأعمال . وأقرب مثل إلينا ذلك الاختلال الذى طرأ على بنية الاقتصاد الأميركى كله بعد انتهاء حرب فيتنام — وهى حرب محدودة ، بالقياس إلى الحروب العالمية .

وهكذا لم يكن موقع أميركا البعيد ، المنعزل ، مصدر تأمين لها من ويلات الحرب فحسب ، بل أتاح لها أن تحول الحروب التى تدمر الآخرين إلى رصيد إيجابى يزيد من قوتها ويضاعف ثراءها .

ما الذى نستدل عليه من هذا كله ؟ لقد كانت القضية التى نود إثباتها ، فى هذا الجزء ، هى أن أميركا ظاهرة فريدة

لا تتكرر ، وأن مجموعة العوامل التى تضافرت لكى تجعل أميركا أقوى وأغنى دولة فى العالم كانت بالفعل عوامل لم يتح مثلها لأى بلد آخر . ومن هنا فإن المقارنة بين أميركا وبين أى بلد آخر ، إذا كانت تأتى دائما لصالح الأولى ، فإن ذلك يرجع أساسًا إلى أن الظروف خدمت أميركا على نحو يستحيل تحققه فى أية حالة أخرى .

ونحن لا نعنى بذلك أن الشعب الأميركى قد وجد نفسه محظوظا بفعل مجموعة من المصادفات التاريخية الفريدة التى قدمت اليه القوة والثروة على طبق من ذهب . فمن المؤكد أن هذا الشعب قد بذل جهودا جبارة من أجل استثمار موارده . ولكن كانت هناك أيضا شعوب أخرى تبذل جهودا شاقة ، دون أن تجنى مقابلها ثمارا معادلة ، لأن مجموعة الظروف التى تحيط بها غير مواتية ، ولأن الموارد التى تستغلها محدودة أو شحيحة. أما فى حالة أميركا فإن كل جهد يبذل كان كفيلا بتحقيق أعظم النتائج ، لأن كل شىء كان متوافرًا .

وتترتب على هذه القضية نتيجة فى غاية الأهمية : هى أن أميركا لا تصلح أصلا لكى تكون « نموذجا » . ذلك لأن من

طبيعة الظاهرة الفريدة أن تحدث مرة واحدة ، وألا تقبل المحاكاة . بل إننى سأفترض افتراضا خياليا ، فأقول إن أميركا ذاتها لا تستطيع أن تكرر نفسها . فلو فرضنا أن قارة مثل أميركا قد اكتشفت فى مكان ما من العالم ، فى الظروف الراهنة ، فإن من المستحيل أن يظهر فيها من جديد أقوى وأغنى مجتمع فى العالم : لأن ظروف العالم الحالية لن تسمح لمستوطنى هذه القارة بإبادة شعبها الأصلى بسهولة ، ولن تسمح لهم بجلب ملايين العبيد واستغلال قوة عملهم بلا مقابل ، لأن وجود نظم اقتصادية وسياسية منافسة لن تتيح لهم حرية الحركة والتوسع والامتداد التى كانت متوافرة لهم فى القرنين الأولين من تاريخهم .

الفصل الثالث

أميركا من الداخل

إذا كانت أميركا ، كما بينا من الفصل السابق ، ظاهرة لا تقبل التكرار ، ومن ثم لا تشكل نموذجا يمكن الاقتداء به فى مجتمعات أخرى ، فإنا نود أن نثبت فى هذا الفصل أن الإنسان الأميركى بدوره نوع فريد من البشر ، وأن نمط الحياة التى يعيشها هذا الإنسان لا يصلح أصلا للعالم الثالث ، وللإنسان العربى بوجه خاص .

إن الإنسان الأميركى يتمتع ، دون شك ، بسعادة من نوع خاص . فهو — على وجه الإجمال — غنى ، تحيط به أحدث منتجات التكنولوجيا وأكثرها تطورا . وهو يستهلك بمعدل عال جدا ، يفوق استهلاك الفرد الواحد فيه استهلاك عشرات الأفراد فى البلاد الفقيرة ، ويحيط نفسه بمجموعة من « المقتنيات » التى تحسده عليها معظم شعوب العالم .

وهو يشعر بأنه حر ، بل إنه ينتمى إلى أكثر المجتمعات البشرية حرية . وبالفعل يعطيه الدستور ضمانات تؤمنه ضد تعسف السلطة ، ويمنحه حق التعبير عن نفسه ومحاسبة حكومته دون

عائق ، ويكفل له اختيار ممثليه دون تدخل سافر ، وسحب ثقته ممن يسيئون استغلال سلطتهم حتى لو كانوا فى أعلى قمم جهاز الدولة . ويمتد شعور الإنسان الأميركى بالحرية حتى يصل إلى تفاصيل حياته الشخصية : فلديه حرية كاملة فى اختيار نوع التعليم الذى يريد ، وليس هناك — نظريا — أية حواجز طبقية تمنع أبناء الشعب من تلقى أرفع أنواع التعليم . وهو حر فى اختيار الطبيب الذى يعالجه ، وفى استطاعته ، لو شاء ، أن يتلقى الرعاية الطبية فى أعظم دور العلاج وأرقاها . وهو حر فى اختيار صاحب العمل الذى يعمل عنده ، وفى أن يغيره كما يشاء لو أتيحت له فرصة أفضل ، بل إن الابن أو الابنة لهما الحرية فى ترك منزل العائلة والبدء فى حياة مستقلة ، ماديا ومعنويا ، منذ اللحظة التى يشعران فيها بالرغبة فى الاستقلال ، وهكذا ..

فإذا أضفنا إلى ذلك عدم وجود رقابة حكومية على الصحف ومصادر المعلومات ، كان من السهل أن نفهم ذلك الشعور الحاد بالحرية ، الذى يتميز به الإنسان الأميركى ، والذى يؤمن بأنه هو السمة الإيجابية الكبرى التى يتفوق بها نمط الحياة الأميركى على سائر أنماط الحياة المعاصرة .

هذه هى الصورة كما تبدو على السطح ، وكما يراها معظم الأميركيين والمعجبون بنمط الحياة الأميركى من بين أفراد الشعوب النامية . ولكن وراء هذا السطح أعماقا خفية لا تدركها العين للوهلة الأولى ، وإن كان الوعى بها يزداد انتشارا يوما بعد يوم . ونحن إذ نركز حديثنا على ما وراء المظهر الخارجى ، لا نهدف إلى تصيد الأخطاء أو اقتناص السلبيات ، وإنما نود قبل كل شىء أن نكمل الوجه الآخر للصورة ، وذلك فى إطار الهدف العام الذى نسعى إليه من هذا البحث ، وهو أن يكوّن الإنسان العربى رأيه عن النموذج الأميركى بطريقة موضوعية متكاملة .

* * *

إن الثراء الأمريكى ليس مطلقا . ففى أميركا فقراء بأعداد لا بأس بها ، وفيها عاطلون يشكلون نسبة من الأيدى العاملة قد تصل أحيانا إلى العشر . وقد يرى البعض أن الفقير فى أميركا أحسن حالا ، على وجه العموم ، من متوسط الحال فى معظم البلاد المتخلفة ، وهو أمر يمكن أن يكون صحيحا إذا ما نظرنا إليه نظرة إحصائية رقمية ، أما إذا تأملناه من منظور إنسانى فلن يعود السؤال الرئيسى هو : ما مدى فقر الفقير فى المجتمع الأميركى ؟ وإنما لماذا يكون

هناك فقراء أصلا ، فى بلد يتمتع بكل هذا الثراء ؟ وبالمثل فـإن العاطل يحصل ، لمدة معينة ، على مبلغ من الضمان الاجتماعى قد يسد احتياجاته الضرورية ، ولكن المسألة فى هذه الحالة أيضا ليست مقدار هذا المبلغ ، وإنما هى : لماذا يكون هناك عاطلون بالملايين ، فى أوقات الرخاء وفى أوقات الأزمات على حد سواء، وكيف يرضى المجتمع الأميركى بأن تكون ظاهرة البطالة جزءا لا يتجزأ من بنيانه ، ومن نظام حياته ؟ ولماذا تظهر البطالة — على مستوى غير قليل — فى مجتمع يملك وسائل إنتاج هائلة وإمكانات عظيمة للتوسع ؟ وما هو التأثير المعنوى للبطالة فى نفس الإنسان ، بغض النظر عن تأثيرها المادى فى مستوى حياته ؟

إن التعليل المعروف لهذه الظاهرة هو أن المجتمع الذى يقوم على الاقتصاد الحر بأوضح صوره ، يحتاج إلى وجود نسبة من العاطلين عن العمل كيما يساوم بهم ضد مطالبات العمال المستمرة لرفع أجورهم . وهذا التعليل يفترض ، بالطبع ، أن العامل الإنسانى فى الموضوع لا أهمية له ، أى أن إحساس العاطل بالإحباط ، وعدم الأمان ، والانهيار الناتج عن شعوره بأنه سيظل لفترة — لا يدرى إلى متى تطول — إنسانا غير منتج فى المجتمع ، كل ذلك لا يدخل

فى الحسبان ما دامت مصلحة الأعمال الاقتصادية (البيزنس) تقتضيه .

وهنا نضع أيدينا على نقطة أساسية من النقاط التى تميز مجتمع الثراء والوفرة هذا : هى اللا إنسانية . وأنا لا أعنى بذلك أن الإنسان هناك يحارب أو يضطهد فى كل الحالات ، وإنما أعنى ببساطة أن الإنسان « لا يُعمل له حساب » — فهو يأتى على الهامش ، بالقياس إلى ضرورات الأعمال الصناعية والتجارية . والعلاقات الإنسانية لا تدخل بوصفها عاملا يحسب حسابه عند اتخاذ قرار اقتصادى أو اجتماعى معين . (من المفارقات الساخرة أن العقل الأمريكى هو الذى اخترع علما إسمه العلاقات الإنسانية . Human Relations) وهذا العلم يتعلق بالجانب الإعلامى والإعلانى من الأعمال الاقتصادية ، والمتخصصون فيه يبحثون فى كيفية التأثير فى العمال والعملاء ، أى فى المنتجين والمستهلكين ، وفى كيفية التعامل مع المنافسين أو المشاركين فى الإنتاج ، كل ذلك بهدف واحد أخير هو زيادة الربح إلى أقصى حد ، أى أنه — بصريح العبارة — هو علم « العلاقات اللا إنسانية » . وعندما تكون مصلحة الأعمال

الاقتصادية (البيزنس) مهددة ، فإن العوامل المجردة التى لا تقيم أى وزن لما هو إنسانى هى وحدها التى تؤخذ فى الاعتبار . إنه شكل من أشكال قانون الغابة ، ولكنه منقول من صورته البدائية إلى صورة شديدة التعقيد ، تلائم أعلى مراحل العلم والتكنولوجيا وأعقد صور الإنتاج .

هذا الشعور بانعدام الأمان ، وإحساس الإنسان ، عن وعى أحيانا أو بلا وعى فى الغالب ، بأن متطلباته النفسية والوجدانية خارجة عن نطاق العمل ، ولا يُعمل لها حساب فى جهاز الإنتاج الجبار ، يخلق مناخا عاما من التعامل اللا إنسانى بين البشر . ولا أود أن أطيل الحديث فى موضوعات أصبحت الآن معروفة : كالقول مثلا إن نسبة الجريمة فى المجتمع الأميركى تعلو على نظيرتها فى معظم المجتمعات الأخرى . ولكنى أود ، فى صدد مسألة كهذه ، أن أنبه القارىء إلى ظاهرة قد لا يجدها واضحة فى التحليلات الشائعة : وهى الارتباط الوثيق بين « شكل » الجريمة الأميركية ، والطابع العام للمجتمع . ففى العالم كله ترتكب جرائم ، والكثير منها بشع ، ولكن الجريمة فى أميركا لصيقة إلى أبعد حد بالمجتمع الأميركى ذاته : إنها أولا جريمة تكنولوجية على أعلى

مستوى ، تُستخدم فيها أحدث الأساليب والمعدات التى يقف أمامها أعتى اللصوص فى مجتمعاتنا « المتخلفة » مشدوهين بلهاء . (من دواعى السخرية أن المسلسلات البوليسية الأميركية تتباهى بالأساليب التكنولوجية الفائقة فى عصريتها ، والتى تستخدمها الشرطة الأميركية فى القبض على المجرمين : من طائرات هليكوبتر وزوارق هائلة السرعة وأجهزة لاسلكية خفيفة وأدوات تحليل بارعة وعقول إليكترونية تختزن المعلومات وتعيد تقديمها فى ثوان ..ومع ذلك فإن صانعى هذه المسلسلات لا يدركون أن الشرطة لا تضطر إلى استخدام هذه الأساليب العصرية المعقدة إلا لأن المجرمين بدورهم يستخدمون أساليب مماثلة ، أى لأن المجرمين أعتى وأشد إجراما) . وهى ثانيا جريمة لا إنسانية : فنسبة جرائم القتل التى ترتكب بلا سبب ، أو لأسباب لا يمكن أن تؤدى إلى القتل فى المجتمعات الأخرى ، نسبة رهيبة . وهكذا تكون الجريمة صورة مصغرة للمجتمع : فى تكنولوجيته الرفيعة المقترنة باللا إنسانية .

أما ظواهر التعصب العنصرى ، الذى لا تزال آثاره باقية بوضوح ، وخاصة فى الجنوب الأميركى ، فأمرها معروف .

وأما إدمان المخدرات ، وتفكك الأسرة وانحلالها وانعدام المشاعر الإنسانية الحميمة فيها ، فتلك أيضا ظواهر أصبح الجميع على وعى بها ، وأصبح الكتاب الملتزمون فى أمريكا نفسها يدقون ناقوس الخطر بشأنها بلا انقطاع . ولكن الشىء الذى أود أن أوجه إليه نظر القارىء العربى بالذات هو الطابع « العبثى » لهذه الظواهر فى المجتمع الأميركى : فالفنون الأميركية تقدم إلينا كل يوم أعمالا تعرض فيها صراعات بين الأب والابن مثلا ، ولكن المرء حين يتأملها جيدا لا يرى « مشكلة » على الإطلاق ، ولو كان الموضوع الذى يدور حوله الصراع فى مجتمع شرقى مثلا ، لأمكن حله بسهولة تامة ، دون أن يصاب أحد بعقدة مستعصية . وحين يتأمل المرء ظاهرة إدمان صغار المراهقين للمخدرات ، وارتكابهم شتى أنواع الجرائم أو الرذائل فى سبيل « حقنة » من المخدر ، يشعر بأن المجتمع الذى يسيطر على مادة الطبيعة على أكمل وجه ، قد وقف عاجزا تماما عن السيطرة على الإنسان ، وأن الدقة الكاملة التى يتسم بها الإنتاج المادى يقابلها تسيب كامل واختلال أساسى فى السلوك البشرى .

ولكن ، ماذا نقول عن الإحساس بالحرية ، الذى يعده الأميركى مفخرته الكبرى ، والذى وصل إلى حد إطلاق اسم « العالم الحر » على الاتجاه الأيديولوجى الذى تتزعمه أميركا ؟

* * *

إن فى بعض الضمانات الفردية التى يمنحها الدستور الأميركى للمواطن ، وفى الإحساس بوجود « قانون » لابد من احترامه — قانون يسرى على الجميع ، ولا يستثنى منه أحد .. فى هذا نموذج يمكن أن يتعلم منه الإنسان العربى ، والحكومات العربية ، الكثير . لكن مع تسجيلى لإعجابى الخاص بهذا الجانب من « الحرية » الأميركية ، فلابد من تنبيه القارىء إلى أن هذا الحكم لا يمكن إطلاقه دون تحفظات هامة .

* * *

إن القانون هناك يُحترم حقا ، والدستور لا يخرق ، وعندما يحدث انتهاك صارخ تكون العواقب وخيمة ، حتى لو كان المنتهك أكبر رأس فى البلاد . هذا صحيح بلا شك ، ولكن لنسأل أنفسنا : من الذى يضع القانون هناك ؟ إن المؤسسات الدستورية

قائمة ، وهى تمارس عملها بكفاءة تامة فى إطار الشرعية السائدة فى البلاد . ولكن ، من الذى يصل إلى السيطرة على هذه المؤسسات ؟ وما نوع القوانين التى يُتوقع من هؤلاء المسيطرين أن يصدروها ؟

فى الانتخابات الأميركية ، سواء على مستوى المجلسين المنتخبين (الكونجرس) أو محافظى الولايات أو رئاسة الجمهورية ، نجد نموذجا واضحا لطبيعة هذه الحرية الدستورية . فكل شىء يتم بحرية كاملة ، ولا يمكن أن يحدث تدخل من جانب الحكومة لتزييف إرادة الشعب أو توجيه عملية الانتخاب لصالح مرشح معين . ولكن من المحال أن يكون أى شخص قادرًا على ترشيح نفسه على نحو يعطيه أملا فى النجاح إلا إذا كان منتميا إلى طبقة الأثرياء ، لأن النظام يجعل من المستحيل أن ينجح مرشح ، على أى مستوى ، ما لم ينفق على الدعاية أموالا طائلة . وليس هناك — خارج مجموعة قليلة من المفكرين الناقدين — من يطرح أسئلة مثل : لماذا تكون قوة الدعاية والإعلان عاملا أساسيًا فى النجاح ؟ ولماذا يعين كل مرشح ، حتى على مسنوى أعضاء الكونجرس ، مكتبا كاملا للاتصال والعلاقات العامة والدعاية ، مهمته تحسين

صورته أمام الناخبين ؟ وهل يعد النجاح الذى يتم إحرازه بفضل تدخل عامل كهذا ، مقياسا لحرية اختيار حقيقية لدى الناخبين ؟ والأهم من ذلك كله : ما نوع القوانين التى سيصدرها مرشح كهذا حين ينجح ، وما هى المصالح التى سيدافع عنها فى هذه القوانين ؟

وتنطبق تساؤلات مماثلة على حرية الصحافة وسائر أجهزة الإعلام . فبالرغم من أن الرقابة الحكومية غير موجودة ، فإن هذه المرافق مؤسسات تجارية فى أغلب الأحيان ، تستهدف الربح وتعتمد على إيراد الإعلانات ، ومن ثم فإنها لا تستطيع أن تعبر عن سياسة مضادة لمصالح الشركات التى تقدم إليها أموالها اللازمة عن طريق الإعلان ، ولو فعلت ذلك لكان أيسر السبل لتأديبها أو لإسكاتها هو حجب الإعلانات عنها .

وتتدخل المصالح التجارية ذاتها فى ميادين كالتعليم ، حيث تدار أهم الجامعات على أساس تجارى ، وتعتمد اعتمادًا أساسيًا على منح المؤسسات وهباتها ، ومن ثم كان لهذه المؤسسات دائما صوت فى إدارة سياستها . وإذا كان الشاب « حرًا » فى اختيار نوع التعليم الذى يريده ، فما قيمة هذه الحرية إذا كانت نفقات التعليم باهظة ؛ وما قيمة حريتك فى اختيار طبيبك إذا كان المرض ذاته من أكبر

المصائب التى يمكن أن تحل على الإنسان ، نتيجة لما يتكلفه علاجه من نفقات باهظة ، وإذا كان إجراء عملية جراحية كارثة لمن كان دخله محدودا ، وإذا كانت نقابة الأطباء الأميركية — وهى من أكثر الهيئات رجعية فى العالم — تقف بكل صلابة ، منذ عشرات السنين ، معارضة لأى نوع جاد من تأميم الطب ، أو حتى أى شكل من أشكال رعاية المجتمع لصحة الفقراء أو المسنين ؟.

إن الأمثلة لا حصر لها ، وكلها تدل على أن « الحرية » موجودة قانونا ، ومحترمة شكلا ، ولكن كل شىء يتم تحت السطح وبطريقة « قانونية » أيضا ، بحيث تفرغ هذه الحرية من مضمونها الحقيقى ، وتكون إطارًا خارجيًا يختلف عن محتواه الداخلى كل الاختلاف .

* * *

إن تجاهل الاعتبارات الإنسانية عنصر أساسى من عناصر نمط الحياة الأميركى : فالهدف هو أن تدور عجلة الإنتاج بكفاءة ، وأن يزداد الربح وتتوسع الأعمال بلا انقطاع . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف لا يقام وزن للعوامل الإنسانية ، بل يُنظر أحيانا إلى الاهتمام بها على أنه سمة مميزة للمجتمعات الأكثر تخلفًا ، لأن الكفاءة الصناعية والإنتاجية ينبغى أن تكون لا شخصية ، مجردة .

هذه حقيقة أشار إليها الكثيرون ، وإذا أكدناها فلن نكون قد أضفنا جديداً إلى ما كتبه مئات الكتاب عن ضياع الإنسان فى المجتمع الصناعى الضخم ، وعن طغيان قيم النجاح والتوسع والربح على القيم الإنسانية . ولكن ، فى هذا الوقت الذى يُعرض فيه النموذج الأميركى على الأمة العربية بقوة وإلحاح بوصفه نموذجا ينبغى أن نأخذ به لكى نعوض تخلفنا ، وفى هذا الوقت الذى يتطوع فيه بعضنا للدعاية لهذا النموذج وغرسه فى عقولنا بكل قوة ، لابد لنا من أن نشير إلى مفارقة غريبة تنطوى عليها الدعاية الأميركية التى تهدف إلى « بيع » نموذجها لبلاد العالم الثالث .

ذلك لأن أميركا تقدم نفسها على أنها حامية القيم المعنوية والروحية والإنسانية ، وتكرس جزءًا كبيرًا من دعايتها لإثبات أن خصومها الأيديولوجيين (المعسكر الاشتراكى) هم الماديون ، على حين أنها هى التى تتجاوز المادية وتعلو عليها . ولما كان هدفنا من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على النموذج الأميركى ذاته ، فسوف نترك جانبًا ماتقوله أميركا عن خصومها ، ونختبر هذا النموذج من تلك الزاوية بالذات .

إن المفكرين المدافعين عن نمط الحياة الأميركى يفخرون بأنه

يتيح للإنسان كل فرص الربح ، ويؤكدون أن دافع الربح أساسى فى الإنسان : فهو القوة المحركة التى تحفزه إلى المزيد من العمل والتجديد والابتكار . وعلى الرغم من أن هذه القضية قابلة للنقاش على أوسع مدى ، وعلى الرغم من أن الإنسانية قد عرفت نظما تنادى بحوافز أخرى للعمل والمجهود غير حافز الربح ، كالسعى إلى تحقيق مصلحة المجموع ، أو تحقيق الإنسان لإمكاناته الخلاقة وما ينتج عنه من إرضاء معنوى ، إلخ ... فإننا نود أن نتوقف عند نقطة واحدة : هى التناقض الصارخ بين تأكيد دافع الربح ، وبين ادعاء حماية المعنويات واتهام الخصوم بالمادية .

إن أميركا ، وفقا لأيديولوجيتها المعلنة صراحة ، لابد أن تكون أكثر المجتمعات مادية فى عالمنا المعاصر . وليس هذا اتهاما وإنما هو إقرار لحقيقة بسيطة واضحة . فحين تقول إن حافز الربح هو القوة الدافعة إلى العمل والابتكار ، وحين تتهم خصومك بأنهم لا يعطون الإنسان فرصة كافية لكى يربح إلى أقصى مدى تسمح له به إمكاناته ، يكون معنى ذلك أن فلسفتك مادية حتى النخاع ، وأن تشدقك بحماية المعنويات والروحانيات ليس نفاقا فحسب ، بل تناقض صارخ يرفضه أبسط عقل منطقى . إن الإنسان هناك لا يعمل إلا من أجل المزيد من المال ، ومن الأرباح ، ومن المستوى

المادى المرتفع.وقد تكون هذه حقيقة من حقائق الحياة ، وقد يكون هذا هو بالفعل أقوى الحوافز التى ثبت ، حتى المرحلة الحالية من تاريخ البشر على الأقل ، أنها هى التى تحرك الإنسان إلى الإنتاج وبذل الجهد ، هذا كله جائز ، ولكن ليست هذه هى القضية التى أناقشها، وإنما الذى أود أن أقوله ببساطة هو : إذا كنت من أنصار هذا الرأى فكيف تدعى أنك خصم للمادية ، وكيف تنصب نفسك حاميا للمعنويات وحارسا لإنسانية الإنسان ؟

هذا التناقض يمثل ، فى رأيى خدعة من أخطر الخدع الفكرية التى تتعرض لها شعوب العالم الثالث . وعلينا أن نتنبه بكل وعى إلى هذه المغالطة فى الوقت الذى يطرح فيه النموذج الأميركى على الساحة العربية بقوة وإلحاح . ذلك لأن مجتمعاتنا ما زالت حريصة كل الحرص على وجود حد معين من القيم الإنسانية والمعنوية ، وما زالت تؤمن بأن ما يحرك الإنسان ليس الماديات وحدها (رغم اعترافنا بأهمية الماديات) ، وبأن فى الإنسان قوى تعلو على السعى المباشر إلى الكسب والاقتناء . فإذا تقدمت إليها الدعاية الأميركية على أنها هى التى ترعى هذا الجانب المعنوى فى الإنسان ، وإذا ظهر بيننا من يبدى إعجابه غير المحدود بالنموذج الأميركى ، فلنقل له :

فى استطاعتك أن تعجب بنمط الحياة الأميركية كما تشاء ، ولكن عليك أن تعترف بأنك تسعى ، فى هذه الحالة ، إلى إقامة مجتمع مادى بصورة صريحة مباشرة فى ضميم كيانه،وعليك فى نهاية الأمر أن تتحمل العواقب اللا إنسانية المترتبة على هذا الجرى اللاهث وراء المادة ، وهذا التجاهل التام للجانب المعنوى فى الإنسان .

الفصل الرابع

أمير كا وقضايانا السياسية

منذ الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد ، أصبحت أمير كا طرفا فى القضايا السياسية التى تقرر مصير الأمة العربية . فطوال الفترة التى سبقت تلك الحرب ، كانت هناك قوى عظمى أقدم عهدا ، مثل بريطانيا وفرنسا تشغل القدر الأكبر من اهتمام العرب ، لأنها كانت تمثل الاستعمار التقليدى ، أو قوى منافسة له ، تمثل شكلا جديدا من أشكال السيطرة يريد بسط نفوذه على العالم بالقوة العسكرية المباشرة ، كألمانيا النازية أو إيطاليا الفاشية . وكانت المشاكل التى تعترض الفكر السياسى العربى إزاء هذه القوى الاستعمارية التقليدية واضحة وبسيطة : فالصراع بين الأمة العربية والدول الكبرى كان ينحصر ، عندئذ ، فى السعى إلى الاستقلال الوطنى وإخراج المحتل من الأرض . ومن جهة أخرى فإن المعسكر الآخر ، المنافس ، الموجود فى ذلك الحين لم يكن يقدم نفسه إلى العالم العربى على أنه يمثل نظاما متكاملا للحياة والفكر والسياسة الاجتماعية والاقتصادية ، أى على أنه صاحب

أيديولوجية تسعى إلى الانتشار عن طريق الاقتناع ثم الاعتناق ، بل كان أقصى ما يغرى الآخرين أو يهددهم به هو أنه مجتمع عسكرى قوى يحشد كل طاقاته من أجل الغزو والتوسع والحصول على مزيد من المجال الحيوى .

على أن تغيرا جذريا قد طرأ على هذه الصورة المبسطة المباشرة منذ الحرب العالمية الثانية. فقد دخلت أميركا إلى المنطقة بكل ثقلها ، وكان تحقيق الاستقلال الوطنى من الاستعمار التقليدى من أهم العوامل التى ساعدتها على التغلغل السياسى فى البلاد العربية ، بل إنها فى بعض الحالات ساعدت الدول العربية إيجابيا على تحقيق استقلالها الوطنى لكى تزيح الدول الاستعمارية القديمة وتفسح لنفسها مجال التغلغل فى المنطقة بأشكال جديدة ، ولأهداف جديدة . وفى الوقت ذاته لم تعد القوة المنافسة لأميركا هى النظم الفاشية التى لا تمتلك شيئا تقدم به نفسها إلى العالم سوى قوتها العضلية — إن جاز هذا التعبير — بل أصبحت أيديولوجية متكاملة ، قد تتخذ شكلا معتدلا هو الاشتراكية ، أو شكلا متطرفا هو الشيوعية ، ولكنها فى كل الحالات تقدم نفسها إلى المنطقة باعتبارها بديلا جديدا يقدم حلوله الخاصة ، المتكاملة ،

للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتوطنة فى مجتمعاتها . وكان على أميركا ، أمام هذا المنافس الجديد ، أن تضاعف من جهدها من أجل صد التيار الأيديولوجى المنافس لها من جهة ، وإقناع دول المنطقة بتفوق النموذج الأميركى وصلاحيته للتطبيق فى مجتمعاتها ، أو على الأقل تخويفها من الخصم الأيديولوجى إلى الحد الذى يدفعها إلى الاحتماء بأمريكا عسكريا وسياسيا .

وهكذا وجدت الدول العربية نفسها ، بعد الحرب العالمية الثانية ، تواجه خيارا جديدا كل الجدة لم تألفه طوال العهود السابقة التى كان العدو فيها محددا بوضوح ، وكانت طرق النضال فيها معروفة ومباشرة . فقد أصبح عليها أن تحدد موقفها إزاء معسكرين متضادين ، لم يكن أى منهما يحتلها احتلالا عسكريا مباشرا ، ولم يكن المنهج الذى يتبعه والهدف الذى يسعى اليه أى منهما معروفا بوضوح لدى جموعها الشعبية حتى أواسط القرن العشرين . وبعبارة أخرى ، فقد وجد العرب أنفسهم يواجهون ، لأول مرة ، مشكلة الأيديولوجيات التى أصبحت هى الطابع المميز لصراعات القوتين العالميتين الرئيسيتين بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان جزء كبير من الجهود التى تبذلها أميركا من أجل التغلغل فى المنطقة العربية ، يتخذ طابع الهجوم الأيديولوجى على المعسكر المضاد ، والتبرير الأيديولوجى لأسلوبها الخاص فى الحياة . .

ولكن ، لماذا سعت أميركا إلى التغلغل فى المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية ؟ السبب الذى يعرفه الجميع ، بالطبع ، هو البترول ، الذى كان قد ظهر بالفعل فى البلاد العربية قبل تلك الحرب ، ولكن إمكاناته الهائلة فى المنطقة العربية ، ودوره الحيوى فى مستقبل العالم الصناعى ، لم تظهر بوضوح إلا بعد الحرب العالمية الثانية . وبعبارة أخرى فإن العوامل التى كانت تدفع الدول الاستعمارية التقليدية إلى احتلال أجزاء من الوطن العربى ، كالموقع الجغرافى والسيطرة على طرق برية أو بحرية حيوية ، إلخ . لم تعد تحتل المكان الأول فى سياسة الدولة الكبرى التى ورثت الاستعمار التقليدى (وإن كانت تلك العوامل قد ظلت تحتفظ بقدر غير قليل من أهميتها) ، وإنما حلت محلها الرغبة فى السيطرة على موارد مادة حيوية بدونها يتوقف نبض الحياة فى مصانع العالم الغربى ، ويوجد أهم مخزون عالمى منها فى المنطقة العربية .

على أن أميركا ، فى سعيها إلى بلوغ هذا الهدف ، كانت تحتاج

إلى وسيلة تختلف عن الوسائل التقليدية التى كانت تلجأ إليها الدول الاستعمارية السابقة . وسرعان ما اهتدت إلى تلك الوسيلة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، عندما حللت الموقف فى المنطقة العربية وظهرت لها الإمكانات الهائلة التى ينطوى عليها الطموح الصهيونى إلى إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين . وسرعان ما تبنت قضية الصهيونية ، وساعدت بكل قوة إلى إقامة الدولة الإسرائيلية وعلى استمرار وجودها وتوسعها ، متخذة من هذه الدولة أهم أداة لها من أجل تحقيق هدفها فى السيطرة على المنطقة ، وعلى مواردها .

* * *

وهكذا يتبين لنا ، من العرض الموجز السابق ، أن بين العرب وأمير كا ثلاث قضايا رئيسية ، هى : الاختيار الأيديولوجى ، والبترول ، وإسرائيل .

وفى اعتقادى أن مناقشة هذه القضايا الثلاث كفيلة بإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين أميركا والعرب على المستوى السياسى ، ومن ثم فإنها تعيننا على تحديد موقفنا من أميركا على أسس فكرية أكثر رسوخا . وسوف نناقش هذه القضايا الثلاث

بالترتيب الذى أراه منطقيا ، فنبدأ بقضية البترول ، ثم إسرائيل ، وأخيرا الأيديولوجية .

- **قضية البترول :**

ليس من الصعب أن يستنتج المرء أن قضية البترول هى القضية الأساسية والحاسمة فى تحديد موقف أميركا من العرب ، وموقف العرب من أميركا ، طوال الأعوام الثلاثين الماضية . صحيح أن هناك قضايا أخرى هامة تثيرها العلاقة بين هذين الطرفين ، ولكن تلك القضايا لا تكتسب أهميتها إلا بقدر تأثيرها — إيجابا أو سلبا — فى القضية الرئيسية ، وهى البترول .

وربما اعتقد المرء أن هذه القضية لا تؤثر إلا فى علاقة أميركا بعدد من الدول العربية فقط ، هى الدول البترولية ، ولكن الواقع أن الممارسات السياسية التى تقوم بها أميركا مع الدول غير البترولية تستهدف بدورها هذه الغاية نفسها . فموقف أميركا من مصر ، ومن اليمن الشمالى ، على سبيل المثال ، يتقرر إلى حد بعيد على أساس مصالحها البترولية ، أى أنها حين ترسم سياستها إزاء هذين البلدين غير البتروليين تضع فى ذهنها أساسا تأثير هذه السياسة فى مصالحها البترولية . وأستطيع أن أقول ، بوجه عام ، أنه منذ اللحظة التى تبين فيها وجود البترول بكميات هائلة فى العالم العربى ، سواء من حيث ما يستخرج منه

أو ما يختزن فى جوف أراضيه ، ومنذ اللحظة التى اتضح فيها مدى اعتماد الاقتصاد الغربى كله على هذه المادة الحيويـة ، تحددت لأميركا سياسة معينة فى المنطقة ، وأصبحت هذه السياسة جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية العامة فى العالم المعاصر .

والآن ، ما هى الأهداف الرئيسية التى تسعى إليها أميركا فى سياستها البترولية إزاء العرب ؟ **الهدف الأول هو الربح** .وهذا هو الهدف المباشر ، والتقليدى ، فى كل مرة تعثر فيها دولة متقدمة تكنولوجيا وعسكريا على مادة خام ذات أهمية اقتصادية فى أراضى دولة أقل منها تقدما . فالشركات الأميركية تجنى أرباحا طائلة من كافة عمليات النقل والتأمين والتكرير والبيع ، إلخ ... هذه قصة معروفة ، ولكنها تظل حقيقة ذات تأثير دائم ، إذ أن الحرص على استمرار الأرباح وزيادتها يشكل عنصرا أساسيا من العناصر التى تأخذه أميركا فى اعتبارها عندما تحدد سياستها إزاء أية دولـة عربية ، أو أية حركة سياسية أو اجتماعية تظهر فى هذه المنطقة من العالم .

والهدف الثانى هو استمرار التدفق : وقد ظهرت أهمية هذا الهدف بالذات بعد الحظر البترولى المؤقت الذى مارسه العرب

خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ومنذ ذلك الحين أصبحت أميركا أكثر وعيا بأهمية هذا العامل الذى يمكن أن يشكل أداة ضغط رهيبة يمارسها العرب ضد المصالح الغربية بوجه عام . ومن هنا فقد حرصت على أن تفعل كل ما من شأنه ألا يلجأ العرب إلى استخدام هذا السلاح مرة أخرى ، ولم تتردد حتى فى اللجوء إلى التهديد باحتلال منابع البترول إذا اقتضى الأمر ذلك .

أما الهدف الثالث فى سياسة أميركا البترولية فهو أن تحول ـ بكل الطرق الممكنة ـ دون أن يصبح البترول العربى أداة مضادة للمصالح الأميركية . مثال ذلك أن البترول لا ينبغى أن يؤدى إلى أن يصبح العرب قوة اقتصادية قائمة بذاتها ، تعتمد على نفسها وتنمو بصورة مستقلة عن أطماع الدول الكبرى ، وإذن فلابد من رسم السياسة التى تمنع العرب من انتهاز الفرصة البترولية المتاحة لهم (لفترة زمنية قصيرة بالنسبة إلى عمر الشعوب) من أجل إحداث نهضة حقيقية فى بلادهم . والوجه الآخر للعملة ، فى هذه السياسة ، هو عمل كل ما من شأنه تحويل تلك الفرصة البترولية إلى مصدر نفع للغرب بوجه عام ، وأميركا بوجه خاص ، بدلا من أن تنفع أصحابها الأصليين .

هذه باختصار ، هى أهم الأهداف التى تسعى أميركا إلى تحقيقها فى العالم العربى فيما يتعلق بتلك القضية الجوهرية ، قضية البترول . ولما كان الكلام عن هذه الأهداف سيأتى ، بشىء من التفصيل ، فى آخر فصول هذه الدراسة ، فإننا سنكتفى الآن بذكر هذه الأهداف دون تعليق عليها ، وحسبنا أن نشير إلى مسألتين جوهريتين تتعلقان بالجانب السياسى لقضية البترول .

المسألة الأولى هى أن التهديدات الأميركية بالاحتلال لا تعدو أن تكون عملية تخويف مقصودة . فهى تظهر دائما فى مناسبات معينة ، وتسرب بطريقة مدروسة ، وتخدم أغراضا محددة بعناية . ولكن تنفيذ هذه التهديد ات ، فى ظروف العالم الحالية ، أمر يصل فى صعوبته إلى حد يقرب من الاستحالة . ففى وقت الخطر ، ليس أسهل من قيام عمليات تخريب واسعة النطاق تعطل إنتاج الآبار وقدرة الأنابيب على النقل لمدد طويلة ، وهو أمر تعرفه أميركا جيدا ، ولا تستطيع منعه لو تطورت الأمور إلى الحد الذى يستدعى حدوثه . ومن جهة أخرى فإن التوازن الدولى الدقيق ، وخاصة بعد سياسة الوفاق ، يمنع أميركا من ممارسة هذه السياسة العدوانية فى منطقة قريبة كل القرب من حدود خصمها

الرئيسى ، وهو الاتحاد السوفيتى . فقد تجاوز العالم إلى غير رجعة تلك المرحلة التى كانت فيها الدول الكبرى تستخدم السلاح دون رادع من أجل أى بلد تطمع فى موارده الاقتصادية ، بل أصبحت كل دولة تعمل حسابا لعشرات العوامل قبل أن تقدم على أبسط خطوة عسكرية . ولو كنا فى القرن التاسع عشر ، لاحتلت أميركا منابع البترول فى غمضة عين دون أن يوقفها أحد ، أما فى ظروف العالم الراهنة فإن التهور العسكرى لم يعد ممكنا . وأوضح دليل على ذلك هو موقف أميركا من أحداث إيران : فلو كانت فكرة الاحتلال المباشر قابلة للتنفيذ لكانت إيران أحق من غيرها بذلك ، ولكن التوازنات الدولية الدقيقة شلت حركة أميركا عن التدخل ، وقدمت بذلك إلى الثورة الإيرانية خدمة كبرى .

أما المسألة الثانية فهى أن البترول ، مثلما أنه هو بيت الداء ، فهو أيضا أصل الدواء . لقد كان البترول هو نقطة البداية فى الاهتمام الأميركى المكثف بالمنطقة العربية ، منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان بالتالى هو العامل الأساسى الذى يكمن وراء كل التدخلات الأميركية فى المنطقة ، وكل السياسات التى تهدف فى النهاية إلى أن تضمن دوران بلدان المنطقة فى حلقة النفوذ

الأميركى . فإذا شاءت شعوب المنطقة أن تتحرر حقيقة من هذا النفوذ الأميركى ، وأن تسير فى طريقها المستقل ، فلابد أن يكون البترول أحد المفاتيح الرئيسية التى تستخدمها من أجل الخروج من سجن التبعية والانقياد .

وحين أقول ذلك ، فأنا لا أعنى بالضرورة أن تقوم الدول العربية باستفزاز أميركا ، أو الغرب ، بتروليا ، إلى الحد الذى يدفع أميركا إلى المغامرة ، اعتمادا على العامل الذى أشرنا إليه منذ قليل ، وهو أن موازين القوى لا تسمح الآن بالتدخل العسكرى السافر . فمثل هذا التهور المتطرف ليس من مصلحة أحد . وكل ما أعنيه هو أن العرب يجب أن يقفوا بحزم فى وجه أية تدخلات سياسية أميركية تتم بحجة تأمين الموارد البترولية التى لا يستغنى عنها الاقتصاد الغربى .

إننى أذهب إلى حد القول بأن المصالح الأمريكية والغربية ، فى الميدان البترولى العربى ، لا يمكن أن تتعرض لتهديد حقيقى ، حتى فى أسوأ الظروف (من وجهة النظر الأميركية) . ذلك لأن أى نظام حكم عربى ، مهما كان تطرفه ، لن يقطع البترول نهائيا عن الغرب . وحتى لو تحقق تأميم كامل ، فى جميع المراحل ، للصناعة

البترولية ، فلا ينبغي أن يكون هذا ذريعة لتدخل أميركا بحجة تأمين موارد البترول .ذلك لأن التضاد بين **التأمين والتأميم** هو تضاد زائف ، مصطنع ، لسبب بسيط هو أن البترول سلعة لابد أن تباع ، ولأن خصوم أميركا فى الكتلة الشرقية لديهم ما يكفيهم وزيادة . فأين يذهب البترول فى هذه الحالة ، وهل يحتمل أن توقف الدول العربية ، مهما كان تطرفها ، نموها الداخلى من أجل معاكسة أميركا ؟ هذه كلها افتراضات خيالية . ولكن الشىء الحقيقى هو أن ما يتعرض للخطر فى هذه الحالة ليس الإمداد بالبترول ، وإنما هو **شروط معينة** للتعامل فى هذه السلعة الحيوية : فالخطر الذى تخشاه أميركا ، هو رفض الاستغلال والسيطرة واستمرار الإنتاج بالمعدلات التى تحتاج إليها السوق الغربية ، لا وفقا لاحتياجات البلد المنتج من الدخل البترولى . ولو قبلت أميركا التعامل مع الحكومات المنتجة ــ مهما كانت درجة تطرفها ــ بشروط متكافئة ، لما أصبح هناك شىء مهدد . ومعنى ذلك ، باختصار ، هو أن التهديد بالاحتلال يرجع إلى الرغبة فى استمرار الاستغلال ، لا فى تأمين موارد مستمرة من البترول .

وإذن ففى القضية الأولى من القضايا السياسية التى تطرحها

علاقة العرب بأميركا ، أعنى قضية البترول ، تقف هذه الأخيرة موقف الطرف المتحكم الذى يستغل قوته من أجل فرض شروطه الجائرة . وعلى الرغم من أنه لا يتعرض لتهديد حقيقى ، فإنه يلوح فى أوقات محددة مدروسة باستخدام القوة الغاشمة ، ويهدد بالاحتلال ، لا لشىء إلا لكى يحافظ على العلاقة غير المتكافئة فى التعامل بهذه السلعة الحيوية ، مما يشكل أسلوبا فى العلاقات الدولية عفا عليه الزمان ، ويضفى ظلالا قاتمة على النموذج الأميركى الذى لا يزال يبهر الكثيرين . !

الفصـــل الخــامس

قضـية إسرائيـل

لابد لكل من يبهره النموذج الأميركى ، ويحلم بتحقيقه فى بلده العربى ، أن يواجه مشكلة أساسية ، هى التوفيق بين إعجابه المفرط بأميركا ، وبين ما يعرفه عن الارتباط الوثيق بين أميركا وإسرائيل . والذى يحدث عادة هو أن المعجبين بأميركا يصورون هذا الارتباط بصورة مشوهة ، أو مخففة ، لا تعبر عن حقيقته ، وإنما تعبر عن رغبتهم ــ الواعية أو غير الواعية ــ فى الاحتفاظ بصورة نقية لأميركا من جهة ، مع عدم التفريط فى موقفهم تجاه إسرائيل من جهة أخرى . **وتدور هذه الصورة المشوهة عادة حول فكرة رئيسية ، هى أن الارتباط بين أميركا وإسرائيل مؤقت ، وأن فى استطاعة العرب ، لو أجادوا استخدام الأساليب السياسية والدبلوماسية ، أن يفكوا هذا الارتباط ، ويوجهوا السياسة الأميركية نحو الانحياز لهم ، وأن يضمنوا على الأقل وقوفها على الحياد ، بحيث تتخذ فى نهاية الأمر خطا متوازيا بين الطرفين .**

هذه الفكرة تستهدف فى واقع الأمر ، أن توفق بين شيئين لا يمكن أن يتلاقيا ، وهما الحرص على إرضاء أميركا من جهة ، والتصدى لإسرائيل من جهة أخرى . والواقع أنه ، إذا كانت أحداث الأعوام الثلاثين الأخيرة قد أثبتت شيئا ، فهو أن الارتباط بين أميركا وإسرائيل ارتباط عضوى لا ينفصم ، **وأننا لا يمكن أن نكون جادين لو حاولنا أن نحتفظ بصداقتنا لأميركا ، وأن نقف فى الوقت ذاته موقفا حازما فى وجه النزعة التوسعية الإسرائيلية .** فهذان موقفان لا يجتمعان،وكل تجاربنا السياسية الماضية تثبت ذلك .

فكل من يختار البديل الأول ، أعنى صداقة أميركا وتأييد اتجاهاتها العامة وترك المجال أمامها لكى تتغلغل استراتيجيا واقتصاديا فى المنطقة ، لابد أن ينتهى به الأمر إلى موقف متهاون فى القضية الأخرى ، قضية إسرائيل . وكل من يأخذ البديل الثانى مأخذ الجد ، أعنى من يريد الوقوف بحزم وصلابة فى وجه الأطماع الصهيونية ، لابد أن يصطدم ، بشكل أو بآخر ، بالمصالح الأميركية ، وأن يتخلى عن وهم الاستعانة بأميركا من أجل زحزحة إسرائيل عن مواقفها .

هذه هى القضية فى شكلها البسيط ، الصريح ، الذى لا يعرف الالتواء أو المواربة .

* * *

إن موقف أميركا من إسرائيل يرتبط ارتباطًا جوهريًا وأساسيًا بقضية البترول : ومنذ اللحظة التى أدركت فيه أميركا خطورة الثروة البترولية الكامنة فى الأرض العربية على مصالح الغرب كله ، اقتصاديا واستراتيجيا ، اتخذت قرارها الحاسم : وهو أن تقف إلى جانب إسرائيل على طول الخط ، وأن تحافظ على وجودها كما لو كانت ولاية أميركية ، أى كما لو كان الاعتداء عليها اعتداء على أراضى أميركا ذاتها ، وأن تؤيد جميع مطالبها ، مشروعة كانت أم غير مشروعة ، على حساب العرب .

وأنى لأكاد أجزم ، عن طريق الاستنتاج وحده ، بأنه يوجد فى مكان ما من أدراج مكاتب صانعى السياسة الأميركية ، تقرير أو تخطيط استراتيجى أساسى وضع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، يوجه السياسة الأميركية إلى تأييد إقامة دولة لإسرائيل على أرض فلسطين ، وإلى تبنى القضية الصهيونية ، والاعتماد على إسرائيل بوصفها الركيزة الكبرى للسياسة الأميركية فى المنطقة . هذا

التقرير لابد أنه يستند إلى أساسين مترابطين :

الأساس المباشر هو أن إسرائيل خير ضمان لتدفق البترول العربى ، بإمكاناته الهائلة ، إلى مصانع الغرب وشركاته .

والأساس غير المباشر هو أن وجود إسرائيل سيخلق مشكلة سياسية وعسكرية وحضارية كبرى لسكان المنطقة العربية ، تحتل مكان الصدارة فى تفكيرهم ، وتشغلهم عن قضاياهم الأخرى ، وتمتص طاقاتهم الاقتصادية وتوقف نمو بلادهم ، بحيث تظل فى حاجة دائمة إلى العون الخارجى والعون الأميركى بوجه خاص ، وبحيث ينتهى بها الأمر إلى الاستعانة بأميركا نفسها ضد إسرائيل ، أى بأميركا ضد أميركا ! .

وأكاد أجزم بأن هذا التقرير الأميركى يحذر صانعى السياسة فى هذا البلد من أن إمكانات العرب البترولية يمكن أن تخلق فى المنطقة العربية دولة كبرى فى المدى الطويل ، وذلك إذا تجمعت الثروة البترولية مع إرادة الوحدة بين شعوبها ، وإذا أمكن التوفيق بين ضخامة الموارد البشرية لبعض البلاد العربية (مصر مثلا) ، وإمكانات الاستغلال الواسعة النطاق فى بعضها الآخر (السودان والعراق مثلا) وتوافر الموارد المالية عند بعضها الأخير (البلاد

البترولية). مثل هذه الدولة ذات الإمكانات الضخمة يمكن أن تشكل خطرا جسيما على مصالح الغرب ، لأنها ستوجه مواردها لخدمتها هى ذاتها قبل كل شىء ، **ومن هنا كان لابد من الحيلولة دون سير تاريخ المنطقة العربية فى هذا الاتجاه .**

وأكاد أجزم أيضا بأن هذا التقرير قد انتهى إلى أن هناك وسيلتين رئيسيتين لتوجيه الأحداث فى المنطقة العربية على النحو الذى يحول دون إقامة هذه الدولة العربية القوية ، الموحدة ، الغنية ، المستنيرة .

الوسيلة الأولى هى إقامة إسرائيل كجسم غريب ، مدجج بالسلاح ، فى قلب الأرض العربية .

والثانية هى إدخال لعبة الانقلابات العسكرية فى الوطن العربى ، وإخضاع أهم وأكبر شعوب المنطقة لأنظمة حكم أحادية الرأى ، أحادية الاتجاه ، تقمع كل معارضة ، وتتخذ من الاستمرار فى الحكم هدفا يعلو على كل هدف آخر .

ولو تأملنا الارتباط الوثيق بين هاتين الوسيلتين ، **والتوافق الزمنى العجيب بين قيام دولة إسرائيل ووقوع أول انقلاب**

عسكرى فى المنطقة ، لأدركنا إلى أى حد نجحت أميركا فى تنفيذ هذا المخطط الاستراتيجى الأساسى .

* * *

على أن الأمر الذى أود أن أؤكده ، فى هذه الدراسة ، بوضوح قاطع ، هو أنه لم يحدث حتى الآن ما يدعو أميركا إلى تغيير هذه الاستراتيجية الأساسية . فهناك كثيرون ، فى وطننا العربى ، على استعداد للاعتراف بأن الخط السياسى العام لأميركا كان يسير فى هذا الاتجاه ، ولكنهم يعتقدون أن هذا الخط قد تغير فى السنوات الأخيرة . وسبب هذا التغير ، فى رأى هؤلاء ، هو تبنى بعض الدول العربية خطا معتدلا ، مما جعل أميركا تشعر لأول مرة بإمكان حفظ مصالحها فى المنطقة العربية عن طريق العرب أنفسهم ، دون الحاجة إلى الاستعانة بإسرائيل وحدها ، أو بإسرائيل قبل غيرها .

وفى رأيى أن هذا الاتجاه مخطىء فى أساسه ، وأن الخط العام للسياسة الأميركية فى الشرق الأوسط ، الذى يتخذ من إسرائيل الركيزة الكبرى لهذه السياسة ، ما زال قائما ، بالرغم من مظاهر هذا التغير السطحية التى يفسرها البعض خطأ بأنها تحول

جوهرى .

أما الأسباب التى أستند إليها فى هذا الرأى الذى أدافع عنه فهى :

أولا : أن إسرائيل تنتمى حضاريا إلى الغرب . فهى قطعة من حضارة الغرب أقحمت بالقوة على أرض عربية . وكل باحث فى الحضارة الغربية يجعل من « العبرانية ـــ المسيحية » أو من عقيدة « العهد القديم والعهد الجديد » ، أصلًا أساسيًا من أصول هذه الحضارة . وعلى الرغم من كل التقلبات التى مرت بها علاقة الأقليات اليهودية بالمجتمعات الغربية التى تعيش بينها ، فإن رواد الصهيونية ، وأهم الوافدين إلى إسرائيل ، وأبرز زعماء الدولة الجديدة ، كانوا ينتمون فى صميمهم إلى الحضارة الغربية ، وكانوا غرباء ، عقليًا ونفسيًا وثقافيًا ، عن المنطقة التى أصبحوا يعيشون فيها .

ثانيا : أن النظام الذى تطبقه إسرائيل فى بلادها يتفق أساسًا مع النظم الغربية . فإسرائيل دولة رأسمالية ذات **أهداف توسعية** . ومهما قيل من وجود تجارب ذات لون « اشتراكى » فى الظاهر ، كالكيبوتز وغيرها ، أو عن المنظمات العمالية الضخمة ،

كالهستدروت ، فإن هذه التنظيمات تدين أساسا بالأيديولوجية الغربية الرأسمالية ، وتدافع عن مصالحها بكل قوة ، وأحزاب الأغلبية فيها تسير وفقا لبرامج **تنظر إلى إسرائيل على أنها جزء لا يتجزأ من المعسكر الغربى الرأسمالى ، بل على أنها عضو شديد التطرف فى هذا المعسكر .**

ثالثا : أن إسرائيل ، بنظامها الغربى الليبرالى ، هى النظام الوحيد المستقر فى المنطقة . وليس المقصود **بالاستقرار** هنا — كما يفهمه بعض العرب — أن تكون هناك حكومة واحدة تظل متربعة على كرسى الحكم وتتقن فن الإمساك بزمام البلاد والحيلولة دون وصول أى منافس إلى السلطة ، بل أن المقصود به هو أن إسرائيل ، شأنها شأن معظم الدول الغربية المتقدمة ، قد اهتدت منذ وقت طويل إلى الصيغة التى تجعل انتقال الحكم من جماعة سياسية إلى أخرى يتم بطريقة سليمة منظمة بدون انقلابات أو إراقة دماء ، أى أنها اهتدت إلى الصيغة التى عجزت جميع الدول العربية عن الاهتداء إليها حتى الآن ، وهى أن يتغير الحاكم بهدوء عندما تتخلى عنه الإرادة الشعبية ، ويترك مكانه لغيره مغادرا قصر الحكومة سائرًا على قدميه إلى بيته ، لا محمولا إلى قبره أو منقولا فى عربة سجن

أو ـــ إذا كان سعيد الحظ ـــ مشحونا على طائرة حربية تقله إلى خارج البلاد .

وهكذا فإن إسرائيل من وجهة نظر المصالح الأميركية ، هي وحدها المضمونة . ومن الواضح أنه لم يحدث ، طوال الأعوام الثلاثين الماضية ، أي شيء يدعو أميركا إلى إعادة النظر في العوامل التي تدفعها إلى الاعتماد الكامل على إسرائيل .

ولكن ، قد يتساءل البعض : ألم يحدث في السنوات الأخيرة بالذات تغيير في اتجاه أميركا إزاء هذه القضية ؟

نعم ، حدث نوع من التغيير ، ولكنه تغيير تكتيكي فقط . ففي السنوات التي توالت منذ إنشاء دولة إسرائيل ، كانت أميركا تتخذ من إسرائيل حارسًا مسلحًا لمصالحها ، وكانت الحروب الدائمة التي تشنها إسرائيل على العرب هي الوسيلة التي تحقق لأميركا أهدافها البعيدة والقريبة في المنطقة . أما في السنوات القريبة فقد لاحت بوادر تكتيك آخر : فبدلا من أن يضطر العرب إلى تخصيص مواردهم المتزايدة لمحاولة الحد من انتشار هذا السرطان المخيف في جسم الأرض العربية ، وبدلا من أن يهملوا مشاكلهم الملحة تحت تهديد السلاح الأميركي المقدم إلى إسرائيل ،

أصبحت السياسة الأميركية تتجه الآن إلى دفع العرب إلى الدخول باختيارهم فى معسكر أميركى واحد ، إلى جانب إسرائيل ، وحلت أساليب الوعد والإغراء محل أساليب التهديد والتخويف ، وظهرت بوادر تعطى أميركا أملا فى أن يقبل العرب بالتدريج ، وبمحض إرادتهم ، ما لم يكونوا يقبلونه قبل ذلك إلا تحت تهديد السلاح .

التكتيك إذن هو الذى طرأ عليه التغيير ، أما الاستراتيجية العامة فتظل على ما هى عليه : حماية المصالح الأميركية عن طريق ركيزة أساسية هى إسرائيل ، وكل من يقبل التعاون معها لتحقيق هذا الهدف .

* * *

فى ظل هذه الاستراتيجية تظل مصالح أميركا مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بإسرائيل ، أما الدول العربية فإن إميركا تدرك جيداً أن المصالح الحقيقية لشعوبها تتعارض معها ، ومن ثم فإنها لا تعتمد عليها إلا بقدر ما تسير حكوماتها على سياسة مغايرة لأمانى شعوبها ، وهو أمر تعلم أميركا حق العلم أنه لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية،ولذلك كان اعتمادها على أى نظام عربى أو تحالفها معه

مؤقتا بطبيعته مهما طال أمده ، وكان دائما **ثانوى الأهمية** بالقياس إلى اعتماده على إسرائيل .

وعلى أساس التحليل السابق يتضح لنا أن هنـاك خطأيـن أساسيين فى أسلوب تعامل العرب مع أميركا ، فيما يتعلق بالقضية الإسرائيلية :

الخطأ الأول هو استخدام السلاح الأميركى ، إذا كان الهدف الحقيقى من هذا السلاح هو أن نحارب به إسرائيل . ذلك لأن أميركا هى المورد الرئيسى لأسلحة إسرائيل . ولما كانت مصالحها متطابقة معها تطابقًا تامًا ، فمن العبث أن نتصور أنها ستقدم إلينا من السلاح ما يكفينا للوقوف فى وجـه المطامـع الصهيونية . فكل قطعة سلاح تعطى للعرب ، لابد أن تعطى أضعافها لإسرائيل ، فضلا عن أن التسلح عن طريق أميركا لابد أن يكشف لإسرائيل ، من خلال حليفتها الكبرى ، عن مدى قوة العرب ومواطن ضعفهم أولا بأول ، مما يتيح لها أن تجرى حساباتها معهم على أدق الأسس الممكنة .

ان المنطق السليم وحده يكفى لإقناعنا بأن استيراد السلاح من أميركا من أجل محاربة إسرائيل عملية مناقضة لذاتها . ولعل فى

موقف أميركا من مصر ، فى مناسبتين مختلفتين ، ما يؤكد هذه الفكرة بكل وضوح :

(أ) ففى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عندما كان السلاح المصرى غير أميركى ، حرصت أميركا ، بعد أسبوع الانتصارات الأولى ، على أن تعوض إسرائيل عن خسائرها وتضمن تفوقها فى أكبر وأسرع عملية نقل سلاح عرفها التاريخ ، وكانت حجة كيسنجر هى أنه لا يمكن أن يسمح للسلاح الروسى بإثبات تفوقه على السلاح الأميركى ، ولكن السبب الحقيقى هو أن أميركا ـــ وفقا لاستراتيجيتها الأساسية ـــ لا يمكن أن تسمح بتفوق حقيقى للعرب على إسرائيل ، ولابد أن تجعل لإسرائيل اليد العليا فى أية معركة مع العرب .

فإذا كان هذا تصرف أميركا فى معركة لم تكن فيها هى التى وردت السلاح للعرب ، فماذا يكون تصرفها لو كانت هى التى توزع بنفسها الأسلحة على الطرفين ؟

(ب) وفى الآونة القريبة لم توافق أميركا على توريد أسلحة لمصر على نطاق واسع إلا بعد معاهدة ٢٦ مارس مع إسرائيل ، أى أنها لم تقبل تقديم أسلحتها إلينا إلا بعد أن ضمنت أن هذه الأسلحة

ستستخدم لأغراض أخرى ، غير محاربة إسرائيل .

ويبدو لى أن هذا المبدأ الأخير هو الذى تفترضه أميركا فى حالة أى بلد عربى يطلب منها السلاح على نطاق واسع ، بحيث لا توافق على هذا الطلب إلا بقدر ما تكون واثقة من أن لهذا السلاح أهدافا أخرى غير إسرائيل .

أما الخطأ الثانى فهو الاعتقاد بأننا نستطيع أن نفكك التحالف بين أميركا وإسرائيل ، أو نضعفه عن طريق إقناع أميركا بأن مصالحها مع العرب أهم من مصالحها مع إسرائيل.فهذا النوع من التفكير يفترض عدة أشياء ، كلها باطلة :

فهو يفترض أولا أن العرب يمكنهم أن يخدموا المصالح الأميركية دون أن يتهاونوا ويتخلوا عن أمانى شعوبهم ، أى أن من الممكن أن تتطابق مصالح العرب مع مصالح أميركا ، وهو أمر يدخل فى باب المستحيلات . وهو يفترض ثانيا أن أميركا تقبل بأن تجد لنفسها حليفا أو حارسا لمصالحها غير إسرائيل ، وهو بدوره أمر مستحيل . **وكل ما قلناه فى هذا الفصل إنما كان محاولة لإثبات استحالة هذين الافتراضين .**

وهكذا تتضح لنا الصورة على حقيقتها : فقد يكون فى إمكاننا

أن نستعين بأميركا فى أمور كثيرة ، ولكن ليس **فى صراعنا مع إسرائيل** . ذلك لأن من يستنجد بأميركا لكى تعينه على الوقوف فى وجه إسرائيل هو ، كما يقول المثل العربى البليغ ، كالمستجير من الرمضاء بالنار ، أو كمن يستعين بزعيم العصابة ليحمى نفسه من تهديدات عضو صغير من أعضائها ــــ عضو له حقا مطامعه الجزئية الخاصة ، ولكنه فى نهاية الأمر يأتمر بأوامر الرئيس ، **ولا يستمد كيانه إلا من انتمائه إليه** .

الفصـــل الســـادس

قضية الأيديولوجية والتنمية

طوال هذه الدراسة ، حاولت بقدر ما أستطيع أن أتجنب الألفاظ والمصطلحات الضخمة ، وأن أعرض أفكارى للقارىء من خلال لغة عادية خلت من تلك التعبيرات المعقدة التى اعتادها مثقفونا ، والتى قد تصلح فى مناقشاتهم الداخلية ، ولكنها حين تستخدم فى مخاطبة الجماهير العريضة تؤدى إلى فجوة واسعة بين المثقف وجمهوره ، لا يملؤها إلا فراغ من عدم التفاهم .

لذلك فإننى حين أستخدم كلمة « **أيديولوجيا** » فى عنوان هذا الفصل الأخير ، لا أود من القارىء أن يتصور أننى خرجت أخيرا عن هذه القاعدة ، وخضعت آخر الأمر لعادات المثقـفين فى استخدام الألفاظ الرنانة . فالأيديولوجيا **كما تستخدم هنا ، لا تعنى أكثر من مجموعة الأفكار الأساسية التى تشكل نظرة المجتمع إلى نفسه وإلى العالم أو الموقف الأساسى الذى يعبر به المجتمع عن اتجاهاته فى الحاضر وأمانيه فى المستقبل .**

ومن الطبيعى ، فى هذه الحالة ، أن يكون هناك ارتباط **وثيق بين**

الأيديولوجيا — مفهومة بهذا المعنى — وبين قضية التنمية . فالتنمية ليست مجرد « نمو » ، كما قد يوحى أصل اللفظ ذاته ، وإنما هى مسيرة شاملة تسترشد فى سعيها إلى التقدم بأفكار رئيسية توجهها ، ومن واجب كل من يتصدى لعملية التنمية فى مجتمعه أن يجيب عن أسئلة أساسية مثل : لمصلحة من تتم هذه التنمية ؟ وهل تكون التنمية اقتصادية فحسب ، أم تشمل المجال الاجتماعى والثقافى بدوره ؟ وما نوع المجتمع الذى نريد أن نحققه عن طريق هذه التنمية ؟ **ولو أمعن المرء التفكير فى هذه الأسئلة ، لوجدها كلها أسئلة أيديولوجية** ، أى أسئلة تتعلق بمجموعة الأفكار التى يرسم بها المجتمع طريقه فى الحياة . ومن هنا كانت التنمية التى تقوم على أساس رأسمالى ، مثلا ، مختلفة كل الاختلاف عن تلك التى تهدف إلى إقامة مجتمع اشتراكى ، لأن الاختيار الأيديولوجى الذى ترتكز عليه التنمية مختلف فى الحالتين .

* * *

على أساس هذه المقدمة الواضحة ، نود أن نعالج الآن آخر الموضوعات التى سنعرض لها فى هذه الدراسة ، وهو فى الوقت نفسه ربما كان أهم موضوعاتها جميعا . فالنموذج الأميركى مطروح

اليوم ، بقوة وإلحاح ، على العالم العربى بوصفه نموذجا مثاليا للتنمية . وأنصار هذا النموذج يؤمنون بالأيديولوجية الأميركية ، ويعتقدون أن الأسس التى ترتكز عليها تصلح للانطباق على المجتمعات العربية ، بل أنها هى التى تحمل فى طياتها إمكانات حل المشكلات المزمنة التى تعانى منها مجتمعاتنا . فما مدى صحة هذا الاعتقاد ؟ .

فى معالجتنا لهذا الموضوع الحيوى ، لأبد أن ننظر إليه من زاويتين مختلفتين ، هما زاويتا البلاد الغربية الغنية والفقيرة ، لأن مشكلات التنمية فى كل منهما تختلف فى نواح كثيرة .

١ — الدول الغنية :

هناك أسباب كثيرة تجعل الدول الغنية أكثر من غيرها تعرضا لإغراء النموذج الأميركى فى التنمية ، وأكثر من غيرها ميلا إلى اختيار الأيديولوجيات الأميركية . ولعل فى واقع الثراء ذاته ، وارتفاع مستوى الدخل القومى والفردى ، ما يفسر هذه الظاهرة إلى حد بعيد . **فالأيديولوجيات التى تسير أميركا وفقا لها تفتح الباب على مصراعيه أمام فرص الإثراء ، ولا تضع حدودا لما**

يمكن أن يملكه الفرد ، على حين أن الأيديولوجية المضادة التى تحاربها أميركا تحد من فرص الامتلاك وتضع مصالح المجتمع كضوابط وحدود لما يمكن أن يحوزه الفرد من ثروات .

ومع ذلك فإن من واجبنا أن ننفذ بنظرتنا إلى ما وراء السطح الخارجى للظواهر ، وأن نتساءل : هل يصلح نمط التنمية الذى تشجعه أميركا للانطباق على البلاد العربية الغنية ، وهل يؤدى هذا النمط إلى خدمة المصالح الحقيقية لشعوب هذه البلاد ؟

لكى نجيب عن هذا السؤال لابد لنا من الإشارة إلى ثلاث حقائق أساسية :

الأولى : هى أن ثروة البلاد العربية ، فى وضعها الحالى ، توظف — فيما يتعلق بفوائضها ومدخراتها على الأقل — من أجل خدمة الاقتصاد الغربى ، وعلى رأسه الاقتصاد الأميركى. وعلى الرغم من كل الروابط المتينة ، سياسيا واقتصاديا وتعليميا وثقافيا ، إلخ .... بين الدول العربية البترولية وبين أميركا ، فإن هذه الأخيرة **لم تسهم فى وضع أى برنامج يساعد الدول الغنية على الانتفاع من أموالها فى إرساء دعائم اقتصاد داخلى متين ، معتمد على ذاته ، قادر على مواجهة الظروف التى ستجد عندما تنضب موارد**

البترول :

هذه حقيقة مألوفة ، نقرأ عنها فى صحفنا كل يوم ، ولكنها تظل ــ بالرغم من ذلك ــ شيئا يدعو إلى التأمل العميق : فكيف تكون هناك كل تلك الروابط الوثيقة بين البلاد العربية البترولية وبين أميركا ، دون أن تحاول هذه الأخيرة مساعدة الأولى فى الإفادة من إمكاناتها الاقتصادية الهائلة ، أى نوع من النموذج أو من المثل الذى تضربه تلك الدول الكبرى فى علاقتها بدول صغيرة تحتاج إلى الإفادة من تجارب الآخرين كيما تشق لنفسها طريقا مستقلا ؟ **أليس ذلك هو نموذج الاستغلال فحسب** ــ أعنى الاستغلال الذى يخدم مصالح الطرف القوى ولا يكترث بالمطالب الحيوية البعيدة الأمد للطرف الضعيف ؟ ولماذا لا تساعد أميركا الدول العربية البترولية على وضع برنامج للتنمية توظف فيه معظم فوائضها المالية فى الداخل بدلا من أن تودعها فى بنوك غربية وأميركية لخدمة اقتصاد هو أصلا قوى معتمد على ذاته ؟ **أليس هذا دليلا على التعارض بين النموذج الأميركى وبين أبسط متطلبات المستقبل لدى الدول العربية الغنية ؟**

والحقيقة الثانية : هى أن أميركا لا تكتفى بالإفادة من فوائض

الأموال العربية لخدمة مصالحها الخاصة ، ولا تكتفى بالامتناع عن الإسهام فى أى برنامج شامل يضمن للدول العربية الغنية مستقبلا مأمونا ، بل إنها **تضع نصب أعينها استنزاف الثروة البترولية العربية فى أسرع وقت ممكن ، دون أية مراعاة لحاجات البلاد المنتجة** ، فأية محاولة لخفض إنتاج البترول إلى الحد الذى يتمشى مع المطالب الحقيقية للبلد المنتج ، تلقى مقاومة من الطرف الأميركى ، لأن ما يحرص عليه هذا الطرف هو سد حاجات الاقتصاد الغربى ، وليس مراعاة مطالب المنتجين على الإطلاق .

ولو قيل إن هذا أمر لا مفر منه ، لأن فى الغرب مصانع لابد لها أن تعمل ، وهى تحتاج إلى كميات يومية هائلة من البترول — لو قيل هذا لقلنا إن هذه حجة غير ملزمة على الإطلاق. ذلك لأن الغرب **لا يريد أن يغير نمط حياته** ، الذى **ينطوى على قدر هائل من السفه والتبديد** ، والذى يستهلك فيه المواد الخام فى العالم ، وليس البترول وحده ، إلى حد أصبح يثير قلقا حقيقيا لدى كل من يفكر فى مستقبل البشرية بشىء من التعمق . **ولقد اشترى الغرب نمط حياته الباذخ هذا ، منذ أن كان يملك السيطرة العسكرية إلى أن استعاض عنها بالسيطرة الاقتصادية ، على حساب شعوب**

العالم الثالث . فإذا كانت هذه الشعوب الأخيرة تعيش حياة الكفاف ، وتنقصها ضرورات الحياة الأساسية ذاتها ، ومع ذلك تظل تعمل وتكافح دون أن تشكو ، **فلماذا لا تتنازل الشعوب الغربية المترفة عن قدر من رفاهيتها لكى تحقق مزيدا من التوازن بين اقتصاديات مناطق العالم المختلفة ؟** الذى يحدث بطبيعة الحال هو أن هذه الشعوب تقبل أى حل ـــ حتى لو كان هو التدخل العسكرى ذاته ـــ فيما عدا المساس بمستوى معيشتها المرتفع ، ومن ثم فإنها تستنزف ، من بين ما تستنزفه ، موارد البترول بسرعة تفوق كثيرا ما تحتاج إليه الدول المنتجة ذاتها ، وبذلك تكون عاملا معوقا فى وجه تنمية هذه الدول .

والحقيقة الثالثة : هى أن الدول الغربية الصناعية ، وعلى رأسها أميركا ، تحرص على أن **تنشر فى الدول العربية الغنية عادات استهلاكية متطرفة** ، تحقق لها عدة أهداف ، ولكنها تعود على أصحابها بأوخم الضرر :

(أ) فالاستهلاك الزائد يعود على الدول الصناعية الكبرى ذاتها بالنفع المباشر . وكلما انتشرت بين الشعوب العربية الغنية عادات الترف ، والشراء بسبب وبغير سبب ، وتغيير طراز السلع

والأجهزة الاستهلاكية بلا انقطاع،واقتناء أحدث المنتجات أولا بأول ، مع التخلص من القديم بلا ثمن ، كان معنى ذلك مزيدا من النفع لأصحاب المصانع ، ومزيدا من التورط **والإدمان الاستهلاكي** لدى المشترين .

(ب)والأخطر من ذلك أن هذا الاستهلاك المفرط يفسد أذواق هذه الشعوب ويشوه شخصيتها بالترف الزائد ، الذى يصل فى كثير من الأحيان إلى حد التبديد ، **ويساعد على تنشئة أجيال اعتادت سهولة العيش حتى أصبحت تعزف عن بذل أى نوع من الجهد أو المعاناة . ووجود هذه الرغبة الطاغية فى الحياة السهلة ، التى يأتى فيها كل شىء جاهزا بلا مجهود ، يتعارض بطبيعة الحال مع متطلبات التنمية التى ينبغى أن تعتمد فيها الشعوب على نفسها وتبذل فى حاضرها جهودا تقيها شر الحاجة فى المستقبل .**

(جـ) وربما قيل إن شعوب الدول الصناعية الكبرى تستهلك بدورها على نطاق واسع ، دون أن يؤدى ذلك إلى فقدانها حماسة العمل وبذل الجهد . ولكن شتان ما بين الحالتين :

فالشعوب الصناعية قد مرت بتجربة الاختراع والإبداع

بالنسبة إلى كل ما تستهلكه . وهى قد عايشت التليفزيون منذ أن كان وميضا خافتا على شاشة باهتة إلى أن أصبح أفلاما ملونة وربما مجسمة ، وعايشت السيارة منذ أن كانت عربة خيل مطورة إلى أن أصبحت صالونا فاخرا سريعا صامتا . أما الشعوب الغنية المستهلكة فى بلاد العالم الثالث ، فلا تعرف هذا الإنتاج إلا فى صورته النهائية ، ولا تتعامل معه إلا عن طريق استعماله فحسب . وهى لم تعايش تجربة اختراع ولم تمر بمعاناة التطوير والتجويد ، ومن ثم فإن دلالة الاستهلاك عندها ، وتأثيره فى شخصيتها ، مختلفة كل الاختلاف .

من هذه الحقائق الثلاث يتضح لنا أن نمط التنمية الذى تشجعه أميركا فى الدول العربية الغنية يؤدى بهذه الدول إلى أن تنعم بحلم وردى سريع ، ولكنه يترك الواقع الذى سيعقب هذا الحلم دون معالجة على الإطلاق . ومن هنا كان واجب هذه الدول ألا تنساق وراء هذا النمط ، وأن تدرك الفوارق بين أوضاع أميركا وأوضاعها الخاصة ، والاختلاف الكبير فى نموذج الحياة الاستهلاكية ونتائجها لدى مجتمع تكنلوجى متقدم ، ولدى مجتمع يعانى من مشكلات التخلف بالرغم من امتلاكه ثروة مؤقتة .

٢ ــ الدول الفقيرة :

إذا كان نمط الحياة الاستهلاكية ، الذى يفتح الأبواب على مصراعيها لمنتجات البلاد الصناعية المتقدمة ، لا يصلح للبلاد العربية الغنية ، فمن السهل أم ندرك أنه أقل صلاحية للبلاد العربية الفقيرة . فحين تتخذ هذه البلاد الأخيرة من النمط الأميركى نموذجا ، وحين تحاول أن تقلد أسلوب الحياة الأميركى ، متصورة أن هذا الأسلوب سينجح عندها كما نجح فى بلده الأصلى ، فإنها تقع فى وهم كبير ، وتسقط فى هوة سحيقة قد يكون من الصعب عليها أن تنتشل نفسها منها لأمد بعيد .

ذلك أولا لأن البلد الفقير أقل قدرة من البلد الغنى ، بطبيعة الحال ، على استيعاب أدوات الترف الاستهلاكى . والنتيجة الطبيعية لذلك هى تشجيع فئة محدودة جدا على الاستثمار السريع الربح فى تجارة السلع الاستهلاكية واستيرادها ، وفئة أخرى أكبر قليلا من السابقة ، ولكنها بدورها محدودة ، على اقتناء هذه السلع . أما القاعدة الشعبية الواسعة فسوف تنظر بحسرة إلى القلة المحظوظة ، وسوف تتضاعف معاناتها ، لأنها تجد أمامها نماذج صارخة للاستهلاك السفيه من جهة ، ولأن أعباء المعيشة ستزداد

ثقلا عليها ، من جهة أخرى ، نتيجة للتصعيد المستمر فى الأسعار الذى تحدثه تصرفات تلك القلة المحظوظة .

ومن المستحيل معالجة موقف كهذا عن طريق التبشير بفلسفة « **مجتمع الأسرة الواحدة** » بين أفراد المجتمع الفقير : ذلك لأن فلسفة « **الأسرة الواحدة » ينبغى أن تكون التزاما من كلا الجانبين : فكما تطالب الفقير بألا يحقد على الغنى أو يتمرد ضده ، ينبغى أن نطالب الغنى بألا يثير حقد الفقير وتمرده . ولكن الذى يحدث هو أن فلسفة « الأسرة الواحدة » ، فى هذه المجتمعات الفقيرة ، لا تتذكر سوى التزامات الفقير وحده ، أى التزامات طرف واحد من أطراف « الأسرة الواحدة » ، بينما تتغاضى تماما عن التزامات عضو الأسرة الغنى تجاه « أقربائه » الجياع !**

ان النموذج الأميركى يدعو إلى ترك نشاط الأفراد ، فى الميدان الاقتصادى ، يسير فى طريقه حرا ، دون أن تقف فى وجهه أية قيود ، ودون أن تكون هناك حدود لتوسعه ونموه . ومن الجائز أنه كان لهذه الدعوة ما يبررها فى ضوء ظروف أميركا الفريدة ، التى عرضناها فى الفصول السابقة : فقد كانت قلة البشر ، وضخامة

الموارد ، وإمكانات الاستثمار الهائلة ، والطبيعة المغامرة للوافدين ، كانت هذه كلها عوامل تشجع على إطلاق العنان للنشاط الفردى حتى يصل إلى أقصى مداه .

وقد أصبح هذا الاتجاه جزءا لا يتجزأ من البناء الفكرى للمجتمع الأميركى : فمنذ أكثر من مائتى عام ، نجد الإعلان الأميركى لحقوق الإنسان يتضمن بصورة واضحة انتقاداً لفكرة تدخل الدولة إلا فى أدنى الحدود . وهكذا فإن أية دعوة إلى التأميم ، أو التخطيط المركزى الموجه للاقتصاد أو التعليم أو الثقافة أو الخدمات الصحية ، تلقى مقاومة هائلة . وما زالت عبارة جيفرسون القائلة : « إن أفضل الحكومات هى أقلها حكماً » — ما زالت تعد شعارًا سياسيًا رئيسيًا لقطاعات كبيرة فى المجتمع الأميركى .

حسنا ، هذه على أية حال فلسفة أميركا الخاصة ، وهى فلسفة نجحت (برغم تحفظاتنا الكثيرة عليها) فى ضوء الظروف الخاصة والفريدة لهذا المجتمع . **ولكن مشكلة أميركا ، بعد أن أصبحت القوة العظمى فى العالم المعاصر ، هى أنها لا تكتفى بالدعوة إلى المبادئ داخل حدودها ، وإنما تبذل كل ما فى وسعها لكى**

تطبقها على أكبر عدد من دول العالم ، بغض النظر عن ظروفها وأوضاعها الخاصة .

إن بلاد العالم ، حتى الكثير من الدول الغنية ، تتجه على نحو متزايد إلى تأميم مرافق وخدمات أساسية فى المجتمع ، كالتعليم والصحة والمواصلات والإذاعة ، إلخ ...

ذلك لأن التطور التاريخى يثبت صعوبة تطبيق مبدأ « الحد الأدنى من تدخل الحكومة » فى معظم مجتمعات العالم . وحين نتأمل البلدان الفقيرة بالذات نجد هذا المبدأ مستحيل التطبيق . فعندما تكون الموارد محدودة ، والسكان متزايدين ، **يكون معنى عدم تدخل الدولة هو ترك الفرصة أمام السمك الكبير لكى يبتلع السمك الصغير** . وكما أن الأسرة ذات الدخل المحدود تحتاج ، لكى تستمر فى الحياة ، إلى تدبير دقيق لميزانيتها ولأوجه الإنفاق فيها ، ولا تملك ترف التساهل أمام رغبات الأفراد المتباينة ، فكذلك تحتاج البلاد الفقيرة إلى توجيه وتخطيط لمواردها المحدودة ، كيما تنتفع بها على أفضل نحو ممكن ،وإلا كانت الكارثة ، التى تتمثل فى انتعاش أوضاع القلة الضئيلة ، وشقاء الملايين من أبناء الشعب .

وإذن ، فالنموذج الأميركى أبعد ما يكون عن الانطباق على مجتمع فقير محدود الموارد .

وهذا أمر لا نحتاج فيه إلى تفكير عميق ، لأن النتائج العملية ذاتها تثبته على نحو قاطع . ففى كل حالة يطبق فيها هذا النموذج بلا تمييز فى بلد من بلاد العالم الثالث الفقيرة ، تكون النتيجة إخفاقًا ذريعا . خذ أوثق الدول صلة بأميركا ، وأكثرها اقتداء بها : كدول أميركا اللاتينية ، أو تركيا ، أو فيتنام الجنوبية فيما مضى ، أو تايلاند ، أو إيران فى عهد الشاه .. هل نجح النموذج الأميركى ، فى حالة واحدة من هذه الحالات ، فى بناء مجتمع تسوده العدالة وينال فيه كل إنسان — وخاصة من الطبقات الفقيرة — نصيبه المعقول من ثروة المجتمع ؟ **ألا تشترك هذه المجتمعات كلها فى وجود تفاوت صارخ بين طبقاتها ، وعدم التوصل إلى حلول لمشكلاتها الأساسية ، والعجز عن النمو والاستثمار الرشيد لمواردها ، وسيطرة أساليب القمع من أجل تغطية المظالم الفادحة ؟**

هذه أمثلة نلمسها بأنفسنا ، وهى تقدم إلينا نحن العرب — وخاصة الفقراء منا — أبلغ دليل على أن النموذج الأميركى الذى يفتتن به بعضنا ، عاجز تماما عن حل مشاكلنا ،

وأن نجاحه فى بلاده ليس على الإطلاق دليلا على أنه يمكن أن ينجح فى ظروف مختلفة كل الاختلاف .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه عند هذه النقطة هو : هل **تجهل أميركا هذه الحقائق ؟** هل هى بلد مثالى توجد لديه كل النوايا الطيبة إزاء الآخرين ، ولكن سوء حظه هو الذى يجعله فاشلا دائما مع الآخرين ؟ إن المسألة ، بالطبع ، أبعد ما تكون عن ذلك . فأميركا تعلم تمام العلم أن نظامها لا يصلح إلا لها ، وأنه فى حالة البلاد الفقيرة بالذات يؤدى إلى الفشل التام . **ولكنها ، ببساطة ، لا تكترث بما يحدث للآخرين .**

انها تسلك بطريقة برجماتية (وهى كلمة تعبر عن الاتجاه الفلسفى المسيطر على الفكر والسلوك الأميركيين ، وتعنى ببساطة : **البحث عن النجاح العملى ، بغض النظر عن المبادئ ذاتها**)فقد كانت ، فى إيران مثلا ، ترى الفقر المدقع والظلم الفادح والثراء الفاحش جنبا إلى جنب ، **ولكنها لم تهتم** ، وإنما ركزت جهودها على التحالف مع الحاكم ومع طبقة المنتفعين المحيطة به ، وشجعته على التمادى فى استبداده وتجاهل مطالب شعبه ، بل هى التى علمت زبانيته كيف يتقنون فنون التجسس والتعذيب

وانتزاع الاعترافات ، إلخ ... وما دام الحاكم قادرًا على أن يحكم قبضته على شعبه بيد من حديد ويقوده رغما عنه إلى طريق يحقق مصالحها هى ، فلا يهم على الإطلاق ماذا يحدث لهذا الشعب .

ولكن عبرة التاريخ البليغة تثبت لنا أن الانقياد للنموذج الأميركى يقود **الحكام أنفسهم** ، لا شعوبهم المغلوبة على أمرها فحسب إلى الهاوية . فكيف ينظر المسئولون الأميركيون إلى كارثة الشاه بعد حدوثها ؟ إنهم نادمون لأنهم لم يتنبهوا إلى قوة المعارضة ، و لم يتداركوها فى الوقت المناسب ، و لم يساعدوا الحاكم الطاغية على التخلص منها . ولكنا لم نسمع اعتراضا من مسئول أميركى واحد على السياسة التى يتبعها الشاه . و لم نلمس لدى أحد منهم ندما على أنهم تركوه يطغى ويستبد ويستبيح أموال شعبه دون أن يقدموا إليه نصيحة تخفف من غلوائه . **ومعنى ذلك أن الحاكم ، حتى حين يعادى شعبه فى سبيل المصالح الأميركية ، لا يجد من أميركا مساعدة إلا على التمادى فى الطغيان** ، ولا يلقى منها أى توجيه يرده إلى صوابه أو يقلل من إمعانه فى الظلم . وبالاختصار فإن أميركا تجر أصدقاءها حتما إلى الهاوية . وهذه — كما أدرك بعد فوات الأوان حكام تهاوت تيجانهم فى الآونة الأخيرة — عبرة لمن

يعتبر ...

أعود ، فى نهاية هذه الدراسة ، فأقول إن المسألة ليست على الإطلاق مسألة أخلاقية : فليست أميركا ، فى عالمنا المعاصر ، هى الفتى القوى الشرير ، الذى يجر أصدقاءه معه إلى هاوية الفساد ، وإنما الموضوع فى أساسه موضوع نظام لا يملك إلا أن يسير فى هذا الطريق ، لأنه هكذا بدأ ، وهكذا نما وتوسع ، وهكذا يتحتم عليه أن يسير .

إن أميركا ، بحكم تكوينها ومصالحها الحيوية ، لا تستطيع إلا أن تكون كذلك . أما نحن فما زالت أمامنا فرصة للاختيار . وليس هناك على الإطلاق ما يرغمنا على أن نختار طريقا ثبت لنا أنه لن ينفع بلادنا الغنية ولا الفقيرة ، ولن يوجه من ينقاد له إلا إلى طريق الهاوية .

رقم الإيداع ١٨٦٥ / ١٩٩١
I. S. B. N. 977 - 11 - 0637 - 6

مكتبة مصر
٣ شارع كامل صدقي - الفجالة